هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

الدبلوم في التمويل الإسلامي المؤدي الى
بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية
معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)
مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 12–16 فبراير 2017

HC096-C2-R096

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 8
2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 17
3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 30
4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 39
5. الاستنتاج 48

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من اجل تلبية الحاجة الى وجود نظام صارم لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية

أُجريت عملية مراجعة البرامج الأكاديمية لجامعة (Bangor) في مجال دراسات الأعمال، والتي يقدمها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، وذلك بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية على مرحلتين، قام بالزيارة الأولى ممثلٌ عن لجنة المراجعة خلال الفترة من 25 إلى 27 يناير 2017، حيث قام بزيارة جامعة (Bangor) التي تقع في مدينة (Wales) في المملكة المتحدة، والتي يتم تقديم وتدريس مؤهلاتها من قبل مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية التابع لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، في حين قام بالزيارة الثانية جميع أعضاء لجنة المراجعة خلال الفترة من 12 إلى 16 فبراير 2017، والتي كانت في مقر معهد الدراسات المصرفية والمالية بالبحرين، وقد تم إجراء هذه الترتيبات؛ نظراً لطبيعة ونوعية البرامج المقدمة في المعهد والتي تحتاج إلى إجراء ترتيبات بين المؤسستين فيما يتعلق بطريقة تقديمها، وضمان الجودة الداخلية لها. والبرامج التي تمَّ مراجعتها أثناء هذه الزيارات الميدانية هي: (برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي والذي يؤدي الى منح بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، برنامج الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية والذي يؤدي الى منح بكالوريوس المحاسبة والدراسات المالية، وبرنامج الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية، والذي يؤدي الى منح بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، أو بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية، ويتمكن خريجو الدبلومات الثلاثة حالياً من الانتقال مباشرة إلى السنة الثالثة للبكالوريوس المتعلق بتخصصهم لدراسته في جامعة (Bangor).

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في أبريل 2016 بأنه سوف يخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه. واستعداداً لهذه العملية، قام المعهد بعملية تقييم ذاتي لهذه البرامج الأكاديمية؛ قدم على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتها، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 16 أكتوبر 2016.

وقد شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية الخاصة بالتمويل الإسلامي، والمحاسبة، والمالية،

والصيرفة، ادارة الأعمال، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة مراجعة الدبلوم في التمويل الإسلامي والذي يؤدي الى منح البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية المقدم من قبل جامعة (Bangor)، بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء.

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل).

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن يستفيد معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي والذي يؤدي الى منح بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإنَّ من حق المعهد أن يقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا، ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على المعهد أن يقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أنْ تتقدم بشكرها لكل من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وجامعة (Bangor) على الطريقة المتعاونة التي ساهمت بها كلتا المؤسستين في عملية مراجعة البرامج الأكاديمية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه كل من أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين في كل من جامعة (Bangor) ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

ج. نبذة عامة حول معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)

تأسس معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في 1981، بغرض تقديم التعليم والتدريب اللازمين لدعم القطاعين المالي والمصرفي في مملكة البحرين، ويطرح المعهد مجموعة كبيرة من البرامج تضم الدورات الدراسية القصيرة، والبرامج المتخصصة، والبرامج المهنية، فضلاً عن البرامج الجامعية، وبرامج الدراسات العليا. وتتمثل رؤية المعهد " في أن يكون الوجهة المختارة في تطوير المهنيين في قطاع الأعمال "، وأما رسالته فتتمثل في "المساهمة في جعل مملكة البحرين مركزًا ماليا على المستوى الإقليمي من خلال تقديم الجودة، والقيادة الفكرية، والقيمة، ومن خلال جعل المعهد مركزًا للتميز". ويتشكل هيكل المعهد من ستة مراكز؛ منها مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية، وهو المسئول عن طرح الدبلومات الخاصة بجامعة (Bangor)، والتي تم اعتماد جودتها من قبل نفس الجامعة، كما أنها تؤدي الى منح درجة البكالوريوس من الجامعة ذاتها؛ مما يعني بدوره أنَّ خريجي الدبلوم في التمويل الإسلامي يمكنهم الانتقال مباشرة إلى السنة الثالثة لبكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية بالجامعة. ومن الجدير بالذكر، ووفقًا لترتيبات التدقيق بين الجامعة والمعهد، والتي تعود إلى عام 2004، فإن الإجراءات واللوائح الخاصة بالجامعة، يتم استخدامها لإدارة الأمور المتعلقة بالبرامج. حيث تتحمل الجامعة المسئولية الكاملة عن المعايير الأكاديمية، وضمان جودة الدبلومات الثلاثة التي يطرحها المعهد.

وأثناء الزيارة الميدانية كان هناك (13) موظفًا أكاديميا يعملون في جميع أنحاء مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية؛ (5) منهم يعملون بدوام كامل، و(8) يعملون بدوام جزئي، بالإضافة إلى (8) موظفين إداريين يعملون جميعا بدوام كامل. وكان العدد الإجمالي للطلبة الملتحقين بالدبلومات الثلاثة وقت إجراء المراجعة (168) طالبًا.

د. نبذة عامة حول الدبلوم في التمويل الإسلامي المؤدي الى البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية

تم طرح الدبلوم في التمويل الإسلامي لأول مرة في العام الأكاديمي 2014–2015، من قبل مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية، وبالشراكة والتعاون مع جامعة (Bangor). وقد أسفر هذا التعاون عن اتفاقهما على تقدم الطلبة لدراسة السنة الأخيرة من برنامج البكالوريوس في الجامعة. بمعنى آخر، فإن الطلبة الملتحقين بهذا البرنامج سوف يحصلون على شهادتين، هما: (دبلوم في التمويل الإسلامي)، و(بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية)، وكلتاهما من جامعة (Bangor). وفي وقت الزيارة الميدانية، كان هناك اثنان من أعضاء هيئة التدريس يعملون بدوام كامل، وستة آخرون يعملون بدوام جزئي، ويساهمون جميعاً في تقديم البرنامج. ووفقا للإحصاءات التي قدمها المعهد أثناء الزيارة الميدانية، كان هناك (20) طالباً مسجلين في البرنامج. وفي العام الأكاديمي 2016 – 2015 تخرجت الدفعة الأولى المكونة من ستة طلاب من برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي، والتحقت بالسنة الثالثة لبرنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية بجامعة (Bangor) في العام الأكاديمي 2016–2017.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة الدبلوم في التمويل الإسلامي المؤدي الى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 تتمثل رؤية معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في أنْ يكون المعهد الوجهة المختارة لتطوير المهنيين في مجال الأعمال في البحرين وفي منطقة الخليج العربي، والتي تتميز فيها البحرين بمكانتها كمركزٍ مالي. وسوف تتحقق هذه الرؤية من خلال رسالة المعهد التي تنص على ما يهدف إليه من تقديم الجودة والقيادة الفكرية، والقيمة، من خلال تقديمه لنطاق واسع من برامج التنمية المهنية المرتبطة بالوظائف، والتي لها تأثير مهني مدى الحياة، ويتحقق ذلك من خلال الشراكات العالمية، والبيئة المحفزة للتعلم، والطرائق المبتكرة في تقديم البرامج؛ مما ينبي ثقة الجهات ذات العلاقة بما يقدمه المعهد من برامج. ويتاح لأعضاء هيئة التدريس والطلبة الاطلاع على النصوص الخاصة برؤية المعهد ورسالته على موقعه الإلكتروني، أو من خلال الكتيب الإرشادي. علاوة على ذلك، فقد درست اللجنة الغايات والأهداف العامة التفصيلية لبرامج كل من الدبلوم في التمويل الإسلامي، وبكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، وقد وجدت اللجنة أنها مناسبة لنوعية ومستوى كل مؤهل علمي منهما. كما أنَّ الأهداف العامة والتفصيلية لكلا المؤهلين تم صياغتهما على نحو جيد، كما أنهما متسقان تماماً مع ما تنصُّ عليه كلٌّ من رسالة ورؤية المؤسسة. علاوة على ذلك، يوجد أيضا إطار واضح للتخطيط الأكاديمي داخل المعهد؛ يوفر للطلبة الذين لا يرغبون في مواصلة دراستهم لدى جامعة (Bangor)؛ بسبب أمور مرتبطة بالعمل، أو مرتبطة بالالتزامات الأسرية وكذلك يسهل انخراط الطلبة بالسنة الثالثة للبكالوريوس في حال ما رغبوا في ذلك. وسيقوم مجلس إدارة المؤسسة بإصدار القرار الخاص بدراسة السنة الثالثة من البكالوريوس في المعهد؛ بناء على الطلبات المقدمة من أولياء الأمور والطلبة. ومن خلال المقابلات مع كبار المديرين، والموظفين الأكاديميين، ومراجعة الأدلة المقدمة، أكدت اللجنة أنَّ أهداف برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي هي أهداف مناسبة لنوع ومستوى البرنامج المقدم من قبل المؤسسة، وتقدر اللجنة أنه يوجد لدى برنامج الدبلوم في التمويل الاسلامي والذي يؤدي الى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية إطارٌ أكاديميٌّ واضحٌ يتضمن أهدافه وغاياته التي تتسم بالوضوح، وتساهم في تحقيق رؤية المؤسسة ورسالتها.

1.2 صُمِّمَ المنهج الدراسي للبرنامج بشكل جيد، وبما يسمح للطلبة بتحقيق التقدم الأكاديمي من مقرر دراسي إلى آخر على مدار سنواته الدراسية، مع توفير عبء عمل ملائم وفق قدرتهم، حيث صُمِّمَ هيكلُ البرنامج ليمكنهم من الحصول على الدبلوم في التمويل الإسلامي، والتقدم إلى السنة الثالثة؛ للحصول على بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية. ويتألف برنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية من (25) مقررا دراسيا مقسما إلى 8 مقرات إلزامية في السنة الأكاديمية الأولى، تليها 8 مقررات دراسية (6 مقررات إلزامية، ومقرران اختياريين) في السنة الأكاديمية الثانية؛ للحصول على المؤهلات الخاصة بالدبلوم في التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى 9 مقررات في السنة الثالثة؛ للحصول على بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية. وقد فحصت اللجنة الخطة الدراسية لبرنامج الدبلوم، ولاحظت أنَّها توفر توازنا ملائما بين المقررات الأساسية للتمويل الإسلامي، والمقررات الخاصة بالصيرفة والدراسات المالية، كالخدمات المصرفية للاستثمارات الإسلامية (IF2104)، والفكر الاقتصادي الإسلامي (IF1102)، وغيرها من المقررات الدراسية، مثل: تمويل الشركات (FIN2101)، ومقرر الإدارة والتنظيم (MGT2102)، التي تسهم في إعداد الطلبة للسنة الثالثة من برنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية المقدم في جامعة (Bangor). ومن خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، علمت اللجنة بوجود ثلاث مقررات إلزامية تمثل متطلبات مجلس التعليم العالي، وهي: اللغة العربية، وحقوق الإنسان، وتاريخ البحرين. ومن خلال المقابلات، أكدت اللجنة أنَّ المقررات الثلاث المذكورة سابقًا يتمُّ تقديمها خلال السنة الأولى والسنة الثانية، في حين لاحظت أنَّ هذه المقررات لا تندرج ضمن وثيقة المواصفات الخاصة ببرنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي. ولهذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على المعهد تعديل وثيقة المواصفات الخاصة بالدبلوم في التمويل الإسلامي؛ لكي تنص بوضوح على هذه الثلاث مقررات الإلزامية التي يتمُّ تدريسها بناء على طلب مجلس التعليم العالي. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنَّ الساعات المخصصة للتواصل مع الطلبة في جميع المقررات الدراسية تصل إلى (48) ساعة، بالإضافة إلى (99) ساعة مخصصة للتعلم الذاتي، وثلاث ساعات للامتحان النهائي، بحيث يصل العدد الإجمالي للساعات بكل مقرر دراسي إلى (150) ساعة. وقد فحصت اللجنة ملفات المقررات الدراسية، ووجدت أنَّ عبءَ العمل الواقع على عاتق الطلبة مناسبٌ، ويحقق توازنا ملائما بين النظرية والمهارات العملية، وقد تم التأكيد على ذلك من خلال المقابلات مع الطلبة أنفسهم. وتقدر لجنة المراجعة أن المنهج الدراسي يوفر مجموعة من المقررات الدراسية الأساسية

في التمويل الإسلامي، والتي تحقق التوازنَ المناسبَ بين النظرية والتطبيق، وتُعِدُّ الطلبةَ للمُضيِّ قُدُمًا في دراسة بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية بجامعة (Bangor).

1.3 تلاحظُ لجنةُ المراجعة – من خلال الخطة الدراسية – أنَّ البرنامج لا يشتمل على عنصر التعلم القائم على العمل، في حين أنه في ظل النمو الذي يشهده قطاع التمويل الإسلامي في منطقة الخليج، فإنه سيتسنى للمعهد أن يبدأ في تقديم فرص للتعلم القائم على العمل؛ من أجل طلبة الدبلوم في التمويل الإسلامي. كما تمَّ التأكيد من خلال المقابلات مع كبار المديرين على أنه قد تم تكليف أحد الموظفين بوضع برنامج ذي ساعات معتمدة للتدريب العملي؛ حتى يتم تقديمه خلال فصل الصيف. وكان الطلبة الذين أجريت معهم المقابلات تواقين إلى إدخال عنصر التعلم القائم على العمل في برنامج الدبلوم، وقد أعربوا عن دعمهم القوي لهذه المبادرة المقبلة؛ لأنها ستمكنهم من ربط النظرية بالتطبيق، كما يمكن القيام بها بسهولة؛ بسبب تقدم مملكة البحرين في هذا المجال وسط مناطق الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن ثم تحث لجنة المراجعة على أن يواصل فريق البرنامج في وضع خططه الخاصة بتقديم عنصر التعلم القائم على العمل في البرنامج.

1.4 يتم تنظيم المنهج الدراسي للبرنامج بطريقة تعكس الاتجاهات الحديثة في هذا المجال، مع تحقيق الربط الملائم بين المعارف الأساسية للصيرفة والمالية والممارسات الحالية للتمويل الإسلامي. كما أن مستوى المنهج الدراسي يعد ملائما لإعداد الطلبة بشكل جيد للتقدم إلى السنة الثالثة لبرنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية بجامعة (Bangor)، حيث إنَّ الجامعة لا تقدم درجة البكالوريوس في التمويل الإسلامي. كما تلاحظ اللجنة وجود أدلة واضحة تشير إلى عمق المنهج واتساعه، على مستوى جميع المقررات الأساسية والاختيارية. وتتبع جميع المقررات الدراسية النموذج نفسه في طرح مواصفاتها، حيث يشتمل على رقم المقرر الدراسي، ومسماه، وعدد الساعات المعتمدة له، وعدد ساعات التواصل مع الطلبة، وجدول تقديم المقرر، والمتطلبات المسبقة، والأهداف، ومخرجات التعلم المطلوبة منه، والملخص التوضيحي للموضوعات، والمواد المستخدمة في التعليم (الكتب الدراسية، والمواد التكميلية) فضلًا عن أساليب التقييم. وتلاحظ اللجنة أنَّ هذه المقررات الدراسية تستخدم الكتب الدراسية المعترف بها حاليًا، والتي تستخدم معظمها في مجالي التمويل الإسلامي والدراسات المالية على المستوى الإقليمي والدولي. وقد أوضح أعضاء هيئة التدريس الذين تمَّ مقابلتهم أنَّ جميع المقررات الدراسية قد تم اعتمادها مؤخرًا من قبل جامعة (Bangor)

في 2016. وقد درست اللجنة عينات من محتوى المقررات الدراسية، ولاحظت أنَّ مقررات السنة الثانية تركز على المهارات التطبيقية مثل تحليل مدى الالتزام بالشريعة الإسلامية والعقود، وفهم الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنَّ أعضاء هيئة التدريس الذين يساهمون في تقديم هذا البرنامج يمثلون أحد نقاط المرجعية في مجال التمويل الإسلامي لمجموعة من بنوك التمويل الإسلامي والجامعات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهذا بدوره ينعكس بوضوح في مدى حداثة الموضوعات الدراسية المقدمة للطلبة. وقد أكد الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات على حداثة المواد الدراسية المقدمة لهم ضمن مواصفات المقررات الدراسية التي توزع عليهم في المحاضرة الأولي، كما أشاد الطلبة بالجهود التي يبذلها أعضاء هيئة التدريس في التحديث المستمر للمواد الدراسية المقدمة في هذا المجال. وتلاحظ اللجنة – مع التقدير – أنَّ المنهجَ الدراسيَّ للتمويل الإسلامي منهجٌ حديثٌ وموثقٌ على نحو جيد، كما أنه يتسم بالعمق، والسعة، والدقة؛ لتعزيز عملية تقديم البرنامج للحصول على الدبلوم في التمويل الإسلامي أو مؤهل البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية من جامعة (Bangor). وعلى الرغم مما سبق ذكره، فإن أعضاء هيئة التدريس الذين تم مقابلتهم أثناء زيارة جامعة (Bangor) أشاروا إلى الحاجة إلى التوسيع في والتعزيز من محتوى المقرر الدراسي الخاص بالطرق الكمية (QM1101)؛ لتقوية المفاهيم الكمية، والمهارات العددية والإحصائية لدى خريجي الدبلوم في التمويل الإسلامي؛ مما سيساعدهم عند دراستهم للمقررات الدراسية الخاصة بالاقتصاد القياسي المالي (ASB3317) في حال انتقالهم إلى السنة الثالثة بجامعة (Bangor). ومن الجدير بالذكر أنَّ هذه المسألة تشكل هاجسًا أيضا لدى طلبة المعهد الذين أجريت معهم مقابلات أثناء الزيارة الميدانية لجامعة (Bangor)، حيث أوضح الطلبة حاجاتهم إلى التطوير من المهارات الإحصائية والعددية لديهم، لما تنطوي عليه من أهمية كبيرة للنجاح في هذا المقرر الدراسي. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز التعديل من محتوى المقرر الدراسي الخاص بالطرق الكمية (QM1101)؛ لضمان تزويد الطلبة بالمفاهيم الكمية والمهارات الإحصائية والعددية المطلوبة للنجاح في مقرر الاقتصاد القياسي المالي الذي يقدم في السنة الثالثة من البكالوريوس.

1.5 لدى برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي مجموعة من مخرجات التعلم المطلوبة التي تصنف إلى أربع فئات رئيسة هي؛ المعرفة والفهم، ومهارات التخصص، والمهارات المعرفية (الفكرية)، والمهارات الرئيسة، على النحو المبين في الوثيقة الخاصة بمواصفات البرنامج ومخرجاته. كما ان

هناك أيضا مخرجات تعلم لبرنامج البكالوريوس. وقد درست اللجنة الأدلة المقدمة، ووجدت أنَّ كلتا المجموعتين مناسبة لمستوى كل مؤهل علمي كما أنَّهما متوافقتان مع الأهداف العامة للبرنامج وأهدافه التفصيلية. كما أنَّ أهداف التعلم المطلوبة للبرنامج، والمذكورة ضمن المواصفات الخاصة بكلتا الدرجتين، موائمة لإستراتيجيات وطرائق التعليم والتعلم، وأساليب التقييم. علاوة على ذلك، أثناء زيارة جامعة (Bangor)، قدمت إلى اللجنة أدلة تشير إلى نظام توافق مخرجات تعلم برنامج الدبلوم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج البكالوريوس. وقد أعرب أعضاء هيئة التدريس الذين تم مقابلتهم عن فهمهم الواضح لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ومواءمتها لدعم أهدافه العامة والتفصيلية ودعم عملية تقديمه. وتقر لجنة المراجعة بأنَّ أهداف التعلم المطلوبة لمؤهلي الدبلوم في التمويل الإسلامي والبكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية، تعدُّ متوافقة مع الأهداف العامة للبرنامج، وأهدافه التفصيلية علاوة على تسهيلها لعملية تقدم الطلبة. ورغم ذلك تلاحظ لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة مكتوبة بطريقة أقرب إلى كونها أهدافاً عامة كما أنَّها لا تتضمن أيَّ إجراءات قابلة للقياس تدعم عملية تقييمها. ولذلك، توصي لجنة المراجعة أنه على المركز التعديل من مخرجات التعلم المطلوبة؛ لضمان احتواء هذه المخرجات على إجراءات قابلة للقياس.

1.6 مواصفات المقررات الدراسية تنص بشكل واضح على مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر دراسي على حدةٍ. وقد درست اللجنة العينات المقدمة، وتلاحظ أنَّ لكل مقرر دراسي مجموعة خاصة من مخرجات التعلم المطلوبة التي ترتبط بشكل مباشر بمحتوى المقرر الدراسي، بالإضافة إلى مخرجات التعلم العامة التي تمثل جزءاً من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ومن خلال الأدلة المقدمة والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أكدت اللجنة أنَّ كلتا المجموعتين من مخرجات التعلم المطلوبة مناسبةٌ لمستوى المقررات الدراسية ومحتواها. ومع ذلك، وكما ورد في (الفقرة: 1.5)، فإن هذه المخرجات مكتوبة على أنها أهداف أكثر من كونها مخرجات للتعلم. بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة عدم وجود ترابط مباشر بين مخرجات التعلم الخاصة للمقرر الدراسي ومخرجات التعلم الخاصة المطلوبة للبرنامج، والمنتقاة لكل مقرر دراسي على حدة، ويحتاج هذا الأمر إلى معالجة، خاصة بالنسبة لأدوات التقييم التي تشمل (الامتحانات، الاختبارات القصيرة، التكليفات الدراسية)، حيث انها متوافقة مع فئات مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بدلا من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، أو حتى مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج (انظر التوصية الواردة في

الفقرة: 3.4). ولذلك، تحثُّ لجنة المراجعة على أن يقوم المركز بتطوير آلية واضحة للربط الواضح والمباشر بين مخرجات التعلم الخاصة المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.7 لدى المعهد "إستراتيجية للتعليم، والتعلم، والتقييم" التي وافقت عليها مؤخراً لجنة المعايير التعليمية. وتوثق هذه الإستراتيجية مجموعة من المبادئ والطرائق المناسبة لبرنامج الدبلوم في التمويل الاسلامي مثل دراسات الحالة، والحلقات النقاشية، واستخدام غرفة محاكاة المعاملات التجارية، والمشروعات الجماعية. وقد درست اللجنة عينةً من ملفات المقررات الدراسية، وأكدت على تنوع طرائق التدريس المستخدمة بها. ومن الواضح أنَّ أعضاء هيئة التدريس يدعمون هذه المجموعة المتنوعة من طرائق التدريس، ويستخدمون المصادر المتاحة على الإنترنت أحياناً؛ لتدريس، وتقييم بعض مقررات التمويل الإسلامي؛ مثل تمويل الشركات (FIN2101)، والفقه التجاري الإسلامي (IF1101)، والمال والاقتصاد الكلي (ECO1102). وقامت اللجنة أيضا بجولة تفقدية داخل نموذج محاكاة غرفة المعاملات التجارية الموجودة بالمعهد، وقد علمت من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الذين تم مقابلتهم أنهم يقومون باستخدامها في تدريس المقررات الدراسية الخاصة بالمال والاقتصاد الكلي (ECO1102)؛ من أجل تعزيز خبرة التعلم لدى الطلبة، وتمكينهم من تجربة الممارسات العملية على أرض الواقع. وأثناء جلسات المقابلة، أوضح أعضاء من الإدارة العليا أنه من أجل نشر وتعميم أفضل ممارسات التعليم والتعلم، قام المركز بتقديم نظام مراقبة النظراء، والذي يراه أعضاء هيئة التدريس مفيداً إلى حدٍّ كبير في تبادل الممارسات الجيدة. وقد درست اللجنة مجموعة مختارة من تقارير مراجعة النظراء، وشعرت بالرضا تجاه هذه التقارير؛ نظراً لتغطيتها للجوانب الرئيسة للمحاضرة، إلى جانب احتوائها على ملاحظات تفصيلية فيما يتعلق بسلوك المحاضرين. وقد أعرب الطلبة الذين تمَّ مقابلتهم عن رضاهم تجاه طرائق التعليم والتعلم التي تمَّ استخدامها من قبل فريق البرنامج. ومن ثمَّ، تقدر اللجنة التنوع في طرائق التدريس المستخدمة من قبل فريق البرنامج، والتي تعزز من تقديم البرنامج، وتدعم من تحقيق مخرجات تعلم البرنامج. كما تلاحظ اللجنة أنه على الرغم من تنفيذ أسلوب التعلم المستقل في بعض المقررات الدراسية، إلا أنه مازال يحتاج إلى المزيد من التعزيز داخل برنامج الدبلوم. وعلاوة على ذلك، هناك أمثلة على الأبحاث التي تدعم التعليم والتعلم كما يتضح في بعض المقررات الدراسية مثل المحاسبة، والتدقيق، وإدارة مؤسسات التمويل الإسلامي. في حين ترى اللجنة أنه في وسع أعضاء هيئة التدريس أن

يقدموا المزيد في هذا الصدد؛ إذ يتضح من جلسات المقابلة أنَّهم يشاركون بشكل كبير في المؤسسات والمنظمات المحلية، والإقليمية، والدولية؛ مما يسهل من التعريف بموضوعات تتعلق بحالات تمارس على أرض الواقع. ولذلك تحثُّ لجنة المراجعة على أن يقوم فريق البرنامج بتعزيز جانب التعلم المستقل والبحث العلمي داخل المزيد من المقررات الدراسية الخاصة ببرنامج الدبلوم في التمويل الاسلامي.

1.8 لا يوجد لدى المعهد منصة للتعلم الإلكتروني، ونتيجة لذلك، فإنَّ عنصر التعلم الإلكتروني يتحقق من خلال مبادرات من أعضاء هيئة التدريس والطلبة عندما يُطْلَبُ من أحد الطلبة البحث عن الشركات والبنوك عبر الإنترنت، أو الوصول إلى ملفات الكتب الإلكترونية في المكتبة. وقد أبلغت اللجنة من قبل الطلبة الذين تمَّ مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية، أن هذا الأمر يحدُّ من إمكانية وصولهم إلى المعلومات والمواد الدراسية، كما أنه يعرقل من تطوير مهاراتهم في استخدام التعلم الإلكتروني على النحو الصحيح والمطلوب منهم خلال دراستهم في السنة الثالثة في جامعة (Bangor). ولذلك، تحث لجنة المراجعة المعهدَ على القيام بالاستثمار في الحصول على منصة للتعلم الإلكتروني؛ مما يسهل من دمج خبرة التعلم الإلكتروني بشكل مناسب ضمن خبرات التعليم والتعلم لدى الطلبة (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 2.8).

1.9 يتبع برنامج الدبلوم في التمويل الاسلامي إستراتيجية المعهد الخاصة "بالتعليم، والتعلم، والتقييم"، والتي يوثق بها أنواع التقييمات المستخدمة لتحقيق الغايات العامة للبرنامج، وأهدافه التفصيلية. ويتم توصيل هذه الإستراتيجية إلى جميع الجهات ذات العلاقة مثل الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والمدققين الداخليين والممتحنين الخارجيين. علاوة على ذلك، يقدم إلى الطلبة جدول بالمواعيد المحددة للتقييمات، وجدول لمواعيد الاختبارات القصيرة، والامتحانات داخل وثيقة المواصفات الخاصة بكل مقرر دراسي التي توزع في بداية كل فصل دراسي. وخلال المقابلات علمت اللجنة أن اساليب التقييم يتم فحصها داخليا بالمعهد، حيث يتم إعادة التصحيح لـ (10%) على الاقل من أوراق الامتحانات تحت كل فئة من فئات الدرجات، بالإضافة إلى أوراق الامتحانات التي تقل درجاتها أو تزيد بمقدار (5%) عن درجة النجاح، في حين يقوم بعملية التدقيق الخارجي فريق من الممتحنين الخارجيين المعينين من قبل جامعة (Bangor) وفقًا للوائح الامتحانات. كما علمت اللجنة أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنَّ لدى المعهد إجراءات لمكافحة الانتحال

الأكاديمي، وبرنامج (Turnitin) يستخدم في الكشف عنه. وأثناء الزيارة الميدانية، أشار الطلبة إلى استخدامهم لهذا البرنامج؛ للتحقق من أعمالهم، وإثبات أوجه التشابه مع غيرها من الأعمال الأخرى قبل تسليم مشروعاتهم أو تكليفاتهم. ومن خلال المقابلات والوثائق المقدمة، علمت لجنة المراجعة أنه يحق للطلبة تقديم تظلم إذا كان لديهم أيُّ قلق بشأن درجات تقييم أعمالهم؛ ويتم التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالدرجات من خلال مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس الذين تم مقابلتهم إلى وجود آلية تتسم بالشفافية؛ لتصحيح أعمال الطلبة، كما يتم تزويدهم بنموذج لإجابات جميع الاختبارات القصيرة، بالإضافة إلى وجود نموذج عام لتقييم المشروعات. وتلاحظ اللجنة أن عملية التغذية الراجعة يتمُّ تيسيرها من خلال نموذج موحد مكتوب يقوم أعضاء هيئة التدريس باستكماله واعطاؤه للطلبة، وقد أكد الطلبة الذين تم مقابلتهم أن هذه العملية يتمُّ تنفيذها بطريقة منهجية. وقد أوضح الطلبة الذين تم مقابلتهم أنَّ التغذية الراجعة يتم تقديمها دائماً بعد أسبوع واحد من تسليم التكليف الدراسي، كما أكدوا على أن التغذية الراجعة تساعدهم في تحسين أدائهم الأكاديمي. وتقدر لجنة المراجعة استخدام الإجراءات الواضحة في تقييم الطلبة إلى جانب التغذية الراجعة التفصيلية التي تؤدي إلى تحسين أدائهم الأكاديمي. وعلى الرغم مما سبق، فإن دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor) ينصُّ على أن معايير التقييم يجب أن تحدد بوضوح ما يتعين على الطلبة القيام به؛ لتحقيق مستويات مختلفة من الأداء (الحد الأدنى للنجاح: جيد، ممتاز)، كما يجب كتابتها بوضوح حتى يمكن للطلبة فهمها بسهولة. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أن تقييم مشروعات الطلبة، إلى جانب العروض التوضيحية التي قدموها لا توضح كيفية تقييم الطلبة بالتفصيل، كما لا تقدم تعليمات تفصيلية حول كيفية توزيع الدرجات على مختلف عناصر العمل مثل المقدمة، والمناقشة، والاستنتاج، واللغة، والقواعد اللغوية، وعلامات الترقيم، والمراجع. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يقوم بتطوير تعليمات تفصيلية لعملية إعطاء الدرجات لكل من المشروعات والعروض التوضيحية، بحيث توضح هذه التعليمات ما هو المتوقع عند كل مستوى من الدرجات، إلى جانب توزيع الدرجات بطريقة أكثر تفصيلاً.

1.10 *وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:*

- وجود إطار أكاديمي واضح للبرنامج؛ يتم من خلاله تحديد غايات وأهداف البرنامج والتي بدورها تسهم في تحقيق رؤية المؤسسة ورسالتها.

- المنهج الدراسي يوفر النطاق المطلوب من المقررات الدراسية الأساسية في التمويل الإسلامي التي تحقق التوازن المناسب بين النظرية والتطبيق، وتعد الطلبة للمضي قُدُمًا لدراسة بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية في جامعة (Bangor).
- المنهج الدراسي للتمويل الإسلامي هو منهجٌ حديثٌ وموثقٌ بشكل جيد، كما يتسم بالعمق، والسعة، والدقة التي تعزز من عملية تقديم البرنامج.
- استخدام أعضاء هيئة التدريس لطرق متنوعة في تدريس البرنامج، والتي بدورها تعزز من تقديمه وتدعم من تحقيق مخرجات تعلمه.
- هناك إجراءات واضحة لتقييم الطلبة إلى جانب التغذية الراجعة التفصيلية التي تؤدي إلى تحسين الأداء الأكاديمي للطلبة.

1.11 *وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:*

- تعديل المواصفات الخاصة ببرنامج الدبلوم في التمويل الاسلامي؛ حتى تنص بوضوح على المقررات الإلزامية التي يشترطها مجلس التعليم العالي.
- تعديل محتوى المقرر الدراسي الخاص بالطرائق الكمية (QM1101)؛ لضمان تزويد الطلبة بالمفاهيم الكمية والمهارات الإحصائية والعددية المطلوبة للنجاح في مقرر الاقتصاد القياسي المالي الذي يقدم في السنة الثالثة من البكالوريوس.
- تعديل مخرجات التعلم المطلوبة لضمان احتواء هذه المخرجات على إجراءات قابلة للقياس.
- تطوير مجموعة من التعليمات التفصيلية عند إعطاء الدرجات لكل من المشروعات والعروض التوضيحية، بحيث توضح هذه التعليمات ما هو المتوقع عند كل مستوى من الدرجات، إلى جانب توزيع الدرجات بطريقة أكثر تفصيلًا.

1.12 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 إنَّ الطلبة المقبولين في برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي يتم اعتبارهم من طلبة جامعة (Bangor)، ولذا فان المعهد يتبع معايير القبول نفسها في البرامج الجامعية التابعة للجامعة، والتي تم استخدامها منذ بدء تقديم البرنامج في العام الأكاديمي 2015–2014. وبمجرد أن ينهي الطلبة متطلبات السنة الثانية، فإنهم يحصلون على مؤهل الدبلوم في التمويل الإسلامي، ويمنحون إمكانية الالتحاق مباشرة إلى السنة الثالثة ببرنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية بجامعة (Bangor)، حيث إنَّ مؤهل البكالوريوس في التمويل الإسلامي لا يُقدَّم في الجامعة، كما أنَّ الطلبة على وعي كامل بهذه الترتيبات. وللقبول المباشر بالدبلوم؛ ينبغي على مقدمي الطلبات الحصول على شهادة البكالوريا الدولية بما لا يقل عن (24) نقطة، أو الحصول على تقدير (A) في ثلاث مواد دراسية في الثانوية العامة الإنجليزية (GCSE3)، بحيث يكون الحد الأدنى للمجموع الكلي للدرجات هو (260)، وبالنسبة للمتقدمين الحاصلين على الثانوية العامة من المدارس الحكومية، فإنه ينبغي أن يكون الحد الأدنى لمتوسط مجموع درجاتهم التراكمي في الثانوية العامة هو (75%)؛ حتى يتمُّ قبولهم في برنامج التأسيس الدولي (IFP)، والذي يتألف من اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والتفكير النقدي والمهارات الأكاديمية. وخلال جلسات المقابلة، علمت لجنة المراجعة بأنَّ هناك إجراءات تتعلق بنقل الطلبة من المؤسسات التعليمية الأخرى، وإجراءات أخرى تتعلق بتنفيذها. ويوجد لدى المعهد شهادة اعتماد موثقة للتعلم المسبق؛ قد تم الموافقة عليها وتصديقها من قبل جامعة (Bangor)، ويتمُّ استخدامها في حالة إذا كان لأي طالب خبرة سابقة في العمل، ولكنْ ليس لديه مؤهل في المجال الذي يريد الالتحاق به. ويتم إتاحة المعلومات المتعلقة بمتطلبات القبول، والتسجيل، والحضور، والانضباط، والرسوم الدراسية في الدليل الإرشادي لطلبة جامعة (Bangor) للعام الأكاديمي 2017–2016. وتضع سياسة القبول حدا أدنى لمستوى اختبار كفاءة اللغة الإنجليزية وهو المستوى (6) في اختبار الـ (IELTS)، أو ما يعادله في الاختبارات الأخرى المعتمدة في كفاءة اللغة الإنجليزية. وإذا لم تتحقق الدرجة المطلوبة في اختبارات اللغة الإنجليزية، يقدم المعهد برنامجًا إلزاميا/ تمهيديا في اللغة الإنجليزية حيث يتعين على الطلبة الالتحاق به،

وتحقيق الدرجة المطلوبة في اللغة الإنجليزية؛ حتى يتم قبولهم. وأثناء جلسات المقابلة، أعرب كلٌّ من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس عن فهمهم الواضح لسياسة القبول، كما أشار بعض الطلبة إلى استفادتهم الكبيرة من برنامج التأسيس الدولي (IFP) في تعزيز كفاءتهم في اللغة الإنجليزية، وتحسين مهارات التواصل لديهم. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ هناك سياسة قبول مناسبة، ومعروفة جيدًا لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ويتم تنفيذها بفاعلية.

2.2 درست لجنة المراجعة الملف التعريفي للطلبة المقبولين، ولاحظت أنه يتناسب مع الغايات العامة للبرنامج، وأهدافه. وسجل ملفات الطلبة المقبولين يتضمن معلومات عنهم، وما إذا كانوا اناث او ذكور، وهل التحقوا بالبرنامج مباشرة أم من خلال برنامج التأسيس الدولي(IFP)، كما يوجد أيضا درجاتهم في امتحان الـ (IELTS)، ونوعية المدارس التي أتوا منها، سواءٌ أكانت خاصة أم حكومية. وتلاحظ اللجنةُ أنَّ الطلبة المقبولين في البرنامج من جنسيات مختلفة. وتنصُّ الإحصاءات المقدمة على أنَّ الحد الأدنى لمجموع الدرجات التراكمي، الخاص بالطلبة الذين تم قبولهم مباشرة للسنوات الأكاديمية (2014–2017) هو: (69.9%)، (66.5%)، و(61.91%)، على التوالي، وهو ما تراه اللجنة مناسبًا. وعدد الطلبة المتقدمين للبرنامج كل عام عنْ طريق الالتحاق المباشر قد تراوح بين 8 و11 منذ العام 2014، إلى الوقت الحالي. وتلاحظ اللجنة أيضًا أنَّ التوازنَ بين الجنسين بالنسبة لأعداد الطلبة المسجلين في البرنامج، مناسبٌ لطبيعته ونوعه. ووفقًا للإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي، تلاحظ اللجنة أنه منذ بدء البرنامج في العام الأكاديمي 2014–2015، بلغ عدد خريجي درجة الدبلوم ثمانية طلاب، تقدم منهم ستة للالتحاق ببرنامج البكالوريوس في جامعة (Bangor)، وقد أتم جميعهم الدبلوم في سنتين، بالإضافة إلى السنة الثالثة في الجامعة؛ للحصول على درجة البكالوريوس، وبذلك تكون الفترة الإجمالية للدراسة ثلاث سنوات. وقد أبلغت اللجنة من قبل الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات بأن تخرجهم في الدبلوم يتيح لهم الفرصة للعمل، في حالة عدم رغبتهم في مواصلة الدراسة بجامعة (Bangor)؛ لأسباب شخصية أو مالية. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس، وافراد من الإدارة العليا في كل من المعهد والجامعة، علمت اللجنة أنَّ الطلبة الذين نجحوا في برنامج الدبلوم في التمويل الاسلامي، وتقدموا إلى برنامج البكالوريوس بجامعة (Bangor) يؤدُّون أداءً جيدًا مقارنةً بالطلبة الآخرين في الجامعة. وتقدر لجنة المراجعة أن الملف التعريفي للطلبة المتقدمين يلبي كلاً من الغايات العامة للبرنامج وأهدافه.

2.3 يتمُّ إدارة برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي من قبل مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية، وهو أحد المراكز الستة التابعة للمعهد. وعلى مستوى الإدارة، فإنَّ رئيس المركز يرفع التقارير إلى نائب المدير بشأن جميع الجوانب المرتبطة بتنفيذ البرامج الأكاديمية بما في ذلك برنامج الدبلوم في التمويل الاسلامي. كما أنه يتلقى الدعم من عدد من الموظفين الإداريين، فضلا عن مدير البرامج الجامعية المسئول عن إدارة الشئون اليومية المتعلقة بجميع البرامج التي تؤدي الى درجة البكالوريوس المقدمة في المركز، بالإضافة إلى عمله كحلقة وصل بين المعهد وجامعة (Bangor). وقد كان أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين أجريت معهم مقابلات على دراية تامة بمسار المساءلة والمسئوليات اليومية للبرنامج. ومع ذلك، تشعر اللجنة بالقلق لعدم وجود قيادة متخصصة للبرنامج (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 4.2). ووفقاً لدليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، فإنها تتولى المسئولية المطلقة عن ضمان تحقيق المعايير الأكاديمية، وتحقيق جودة الخبرات التعليمية للطلبة، ويتحقق ذلك من خلال اجتماعات مجلس الدراسات، ومجالس الامتحانات. ومن خلال المقابلات والأدلة المقدمة، أكدت اللجنة أنَّ مجلس الدراسات قد تم تشكيله على النحو الملائم، حيث يحتوي على ممثلين عن جامعة (Bangor)، فضلا عن أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين في المعهد، وكذلك ممثلين عن الطلبة الملتحقين ببرامج الدبلومات الثلاثة التي تمنح البكالوريوس من جامعة (Bangor)، بما فيها هذا البرنامج. ويكفل مجلس الدراسات اتباعَ وتنفيذ اللوائح والمعايير الخاصة بالجامعة فيما يتعلق بالتقييم، والتقدم، والشهادات. وقد اتضح من محاضر اجتماعات مجلس الدراسات، وكذلك من خلال مقابلات الزيارة الميدانية مع ممثلين عن الجامعة، وعن المعهد، أنه يوجد تواصل فاعل ومنتظم بين كلا الطرفين، كما يتم تنفيذ الإجراءات بشكل ملائم. وتقدر اللجنة وجود الهياكل الإدارية الفعالة بين المعهد، والجامعة؛ لضمان إدارة البرنامج بشكل جيد، وتقديمه وفقاً لاتفاقية التدقيق.

2.4 يوجد في البرنامج اثنان من أعضاء هيئة التدريس يعملان بدوام كامل، وهما من حاملي درجة الدكتوراه في التمويل الإسلامي، ويساهمان في تدريس المتطلبات الأساسية للمقررات الدراسية بالبرنامج، إلى جانب خمسة اساتذه من مراكز أخرى بالمعهد. بالإضافة إلى ستة من الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي. وقد تم اختيارهم على وجه التحديد من شركات/ بنوك للتمويل الإسلامي؛ من أجل تعزيز عملية تقديم البرنامج. وترى اللجنة أنَّ نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس هي نسبة مناسبة لتقديم البرنامج. وأثناء الزيارة الميدانية، راجعت اللجنة السير الذاتية لأعضاء هيئة

التدريس، ولاحظت أن أعضاء هيئة التدريس الذين يشاركون في برنامج الدبلوم من المتخصصين في مجال التمويل الإسلامي، أو أنهم يعملون كممارسين خبراء لديهم القدرة على تقديم الخبرة المهنية الحديثة، والقيمة داخل قاعات المحاضرات. ومن خلال المقابلات، تلاحظ اللجنة أنَّ كلاً من أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل او بدوام جزئي يتمتعون بمستوى عالٍ من الكفاءة، كما أنَّهم معروفون جيدًا في مجال تخصصهم حيث يمثلون إحدى النقاط المرجعية لبلدان المنطقة مثل عُمان والكويت. وهم على اتصالات وثيقة مع الأكاديميين، أو الممارسين في ماليزيا، والمملكة المتحدة، والأردن. وتقدر اللجنة الكفاءة العالية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس الذين يُدَرِّسون البرنامج، والدور الذي يؤدونه في تعزيز مجال التمويل الإسلامي محليا وإقليميا ودوليا. وعلى الرغم مما سبق ذكره، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية تعيين اساتذة إضافيين من حاملي الدكتوراه، أو من الممارسين المتخصصين في مجال التمويل الإسلامي يعملون بدوام كامل، لتكملة عدد الاساتذة الحالي الذين لا يتجاوز عددهم اثنين في الوقت الحالي، خاصة وأنَّ المؤسسة تخطط لتقديم السنة الثالثة من بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية بالبحرين. وقد تم النص على هذا أيضا في تقرير التقييم الذاتي كأحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، فمعالجة هذا الأمر سوف تعزز من نتائج البحث العلمي، وكذلك ستضمن استقرار البرنامج واستمراريته. وأثناء المقابلات، علمت اللجنة أنَّ هناك نظامًا خاصا بعبء العمل يَرِدُ ضمن الدليل الإرشادي للموارد البشرية، وهو مطبق على الأساتذة الذين يعملون بدوام كامل بحدٍّ أدنى يصل إلى (600) ساعة تدريس في السنة (حوالي 20 ساعة في الأسبوع). وتشير الأدلة المقدمة أثناء الزيارة الميدانية إلى أن بعض الأساتذة الذين يعملون بدوام جزئي لديهم عبء تدريس قد يصل أيضا إلى (20) ساعة في الأسبوع أو أكثر. وهذا بدوره يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس الذين يساهمون في تدريس المقررات الدراسية الأساسية بالبرنامج لا يخصص لهم الوقت اللازم لإجراء البحوث الأكاديمية؛ نظرًا لانشغالهم معظم الوقت بالجوانب العملية من البرنامج أو بالعمل في مجال التمويل الإسلامي. وعندما سئلت الإدارة العليا عن نتاج البحث العلمي، فقد أشاروا إلى أنه نظرًا لطبيعة المؤسسة، فإن إنتاج البحث العلمي لا يمثل إحدى الأولويات بالمؤسسة، وكذلك لا يلتفت إليه كأحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وبينما ترى اللجنة أن هذا الأمر يحتاج إلى تغيير في ظل خطة المعهد التي ترمي إلى التوسيع من قدراته في مجال التعليم العالي، وذلك بتقديم السنة الثالثة لبرنامج البكالوريوس داخل المعهد. ولذلك توصي لجنة المراجعة بأنه

ينبغي على المركز تطوير إستراتيجية لإجراء البحث العلمي؛ تكون ذات صلة بتخصصات أعضاء هيئة التدريس، وكذلك بطبيعة عمل المعهد.

2.5 لدى المعهد سياسات واضحة وموثقة توثيقًا جيدًا فيما يتعلق بتعيين الموظفين، وترقيتهم، وتقييمهم. وخلال جلسات المقابلة، أبلغت اللجنة أن قسم الموارد البشرية يقوم بإعداد خطة مدتها سنة واحدة حول احتياجات المؤسسة من القوى العاملة، بعد أن يتلقى احتياجات كل قسم على حدة. وعلمت اللجنة من خلال المقابلات أن عملية التوظيف تبدأ بوضع إعلان على موقع المؤسسة على الإنترنت، وإذا لم يعثر على مرشحٍ مناسبٍ، فإنَّ قسمَ الموارد البشرية يتواصل مع إحدى شركات التوظيف. ويجب على جميع الموظفين حضور البرنامج التعريفي عندما يلتحقون بالمؤسسة، وقد كان الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات على علم بأنهم يظلون تحت فترة التجريب لمدة (90) يومًا وفقًا لدليل الموارد البشرية الخاص بالمعهد، في حين أبلغت اللجنة أثناء جلسات المقابلة، بأن برنامج التعريف الخاص بالموظفين الذين يعملون بدوام جزئي يتم بشكل غير رسمي وعشوائي. ومن ثَمَّ تحث اللجنة بأن يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بتقديم برنامج تعريفي بشكل رسمي لجميع الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة بوجود إجراءات لتوجيه ومتابعة الموظفين المعينين حديثًا، حيث يتم توجيههم إمَّا من قِبل مدير البرامج التي تؤدي الى درجة البكالوريوس المقدمة في جامعة (Bangor) أو من قِبل منسقي المقررات الدراسية خلال الشهور القليلة الأولى لكي تسهل من عملية اندماجهم في المركز. علاوة على ذلك، فإنه يتعين على جميع الموظفين الذين يفتقرون إلى الخبرة في مجال التدريس، سواء أكانوا يعملون بدوام كامل أم يعملون بدوام جزئي أن يلتحقوا ببرنامج "تدريب المدربين"؛ لتعريفهم بالبيئة التعليمية. ولدى المعهد أيضا إجراءات خاصة بالترقية تنصُّ على أنه يتعين على المرشحين تقديم ملف لسجل أعمالهم؛ من أجل ترقيتهم إلى درجة محاضر أول، وقد كان لدى الموظفين الذين تم مقابلتهم فهمٌ واضحٌ لعمليات الترقية. وتشير الوثائق المقدمة إلى أنَّ المركز لم يُعينْ إلا عضوٌ واحدٌ فقط من أعضاء هيئة التدريس في بداية السنة الدراسية. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ المركز يحتفظ بمعدل جيد لاستبقاء الموظفين. ولضمان تحقيق الاستبقاء على مستوى المؤسسة، يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية باتباع إجراء التقييم السنوي الذي يقوم به المعهد؛ لتقييم جميع الموظفين الذين يعملون بدوام كامل سواء أكانوا من الأكاديميين أم من الإداريين، حيث يضطلع المدير المباشر بتقييمهم، في حين يتم تقييم الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي من خلال وحدة

ضمان الجودة. وتلاحظ اللجنة أن عملية التقييم هي عملية صارمة وتنفذ بعناية، كما يتم متابعتها من قِبل قسم الموارد البشرية والإدارة العليا. وتقدر لجنة المراجعة أنه توجد بشكل عام سياسات وإجراءات واضحة فيما يخص قسم الموارد البشرية، وأنه يتم تنفيذها بشكل دائم من قِبل المؤسسة، كما أنَّ الموظفين على دراية تامة بها.

2.6 يوجد لدى المعهد نظام للمعلومات الإدارية يتم استخدامه كأحد الأدوات لتسجيل طلبات التقديم الخاصة بالطلبة، وكذلك تسجيل البيانات الخاصة بالقبول، والالتحاق بالبرنامج، والتقييم، فضلاً عن البيانات الخاصة بتوزيع القاعات الدراسية، ووضع الجداول، والاحتفاظ بسجلات حضور الطلبة. ويصدر النظام عدداً من التقارير المتعلقة بمتابعة طلبات التقديم، وعملية التسجيل، وحضور الطلبة وتقدمهم، والجداول الدراسية، واستخدام الموارد. وقد عُرِضَ على اللجنة شرحا مفصلا عن هذا النظام أثناء الزيارة الميدانية، فضلاً عن نسخ من التقارير التي تم إصداراها. وقد أعرب الموظفون الاداريين الذين تم مقابلاتهم عن إدراكهم الواضح بشأن هذا النظام، وفوائده، وأوجه القصور به، والتي أدت بالمؤسسة إلى الانتقال لنظام جديد هو نظام المعلومات الطلابية، والذي يتوقع أن يتم إدخاله واستخدامه قريباً. وأكدت الإدارة العليا اثناء المقابلات أنَّ النظام الجديد سيسمح بدمج مختلف التقارير الفردية التي تنتجها مختلف الاقسام في مكان واحد؛ لتيسير اتخاذ القرارات. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز بالتعاون مع المؤسسة، أنْ يعجلَ من تنفيذ نظام المعلومات الطلابية الجديد؛ لتحسين الأداء الوظيفي، وتعزيز عملية اتخاذ القرارات من جانب الإدارة.

2.7 توجد لدى المعهد إجراءات واضحة لضمان أمن سجلات الطلبة؛ تنص على الخطوات المتخذة لحماية هذه السجلات. وتشتمل هذه الخطوات على النظام الاحتياطي للبيانات الذي يتم الاحتفاظ به في مواقع آمنة داخل وخارج حرم المعهد. وهناك أيضًا إجراءات الوقاية من الكوارث لحماية واسترداد البيانات الأساسية في حالة الاختراقات الخارجية للبيانات، أو حتى الداخلية. كما يتم نقل المعلومات والنتائج الخاصة بالطلبة إلى جامعة (Bangor) التي بدورها تقوم بمراجعتها والاحتفاظ بها؛ مما يضيف مرحلة أخرى من الفحص المستقل، وتحقيق الأمن الخارجي لسجلات الطلبة. وعلاوة على ذلك، فإن الدخول إلى نظام تسجيل الطلبة يخضع لنظام تَحَكُّمٍ صارم من خلال سلسلة من كلمات السر الفردية على كافة المستويات، بمن فيهم كبار الموظفين الإداريين، ومدير البرنامج،

ورئيس مركز الدراسات الأكاديمية والدراسات التنفيذية. وتخضع نتائج الطلبة لنظام فحص صارم قبل أن يتمَّ نقلها إلى جامعة (Bangor)، ووضعها في شكلها النهائي داخل نظام تسجيل الطلبة. كما يصرح للأشخاص المسئولين فقط بإجراء تعديلات على نتائج الطلبة. وعلى الرغم مما سبق ذكره، لاحظت اللجنة أثناء جولتها في قسم التسجيل أن معلومات ونتائج الطلبة يتم تسجيلها على نظام واحد، ثم يعاد تسجيلها مرة أخرى بطريقة يدوية على نظام آخر بدلًا من معالجتها مرة واحدة فقط على قاعدة بيانات مدمجة. فعلى سبيل المثال، يتم تسجيل معلومات الطلبة على جدول بيانات (excel) عند قبولهم، ثم يعاد تسجيلها على قاعدة بيانات قسم التسجيل. كما يقوم مدير البرنامج بتسجيل بيانات كل مقرر دراسي على جدول بيانات (excel) منفصل، ثمَّ يتم التحقق من النتائج والنتيجة الإجمالية، ثم يتم إدخالها يدويا في نظام المعلومات الإدارية الذي يتسم بالشفافية، ويقوم الموظفون الإداريون في قسم التسجيل بكل هذا. وترى اللجنة أن إدخال نفس البيانات والمعلومات من جانب أشخاص متعددين يزيد من خطر حدوث خطأ عند إدخالها، وكذلك يقلل من تأمينها، مع إمكانية وصول المزيد من الأشخاص إلى تلك المعلومات. وقد علمت اللجنة من الإدارة العليا اثناء جلسات المقابلة، أنَّ هذه المسألة سوف يتم حلها بمجرد تنفيذ النظام الجديد الخاص بالمعلومات الطلابية. ولهذا، تحث لجنة المراجعة على أن يقوم المركز بالتعجيل من إدخال النظام الجديد، كما ذكر سابقا في (الفقرة: 2.6).

2.8 أثناء الزيارة الميدانية، قامت اللجنةُ بجولةٍ تفقديةٍ في كل من مكاتب الموظفين، والقاعات الدراسية، والمكتبة، ومختبرات الحاسوب، وقسم التسجيل، ووحدة دعم الطلبة، والمكاتب الإدارية، والمقهى، واستراحة الطلبة. ولاحظت اللجنة أنَّ لدى الاساتذة الذين يعملون بدوام كامل مكاتب شخصية تناسبهم، في حين أنَّ مَنْ يعملون بدوام جزئي لديهم مكاتب مشتركة. وعلاوة على ذلك، يوجد عدد من القاعات الدراسية المجهزة بأجهزة عرض البيانات، واللوحات الذكية، والمقاعد المريحة، وهي كافية للعدد الحالي من الطلبة، كما أنَّ هناك تغطية شاملة لخدمة الـ (Wi-Fi) عبر جميع أنحاء حرم المعهد. علاوة على ذلك، لدى المعهد نموذج محاكاة متكامل لغرفة المعاملات التجارية، حيث يتم استخدام هذا النموذج في تدريس بعض المقررات الدراسية للبرنامج؛ من أجل تمكين الطلبة من تجريب الأنشطة العملية ذات الصلة المباشرة ببرنامجهم، والتي يتم ممارستها على أرض الواقع. وقد أعرب الطلبة الذين تم مقابلتهم عن تقديرهم البالغ لاستخدام نموذج المحاكاة في تقديم بعض المقررات الدراسية مثل مقرر المال والاقتصاد الكلي (ECO1102). وتعرب اللجنة عن تقديرها

للجهود التي يبذلها المعهد في تقديم نموذج محاكاة لغرفة المعاملات التجارية، والذي يمدُّ الطلبة بخبرات جيدة في عملية التعليم والتعلم، والتي تستخدم بدورها في تقديم المقررات الدراسية ذات الصلة بالبرنامج. وعلاوة على ذلك، أوضح الطلبةُ الذين أجريت معهم مقابلات أنَّ المعهد يوفر لهم الفرص لتقديم الاقتراحات والاستجابة لها؛ ومن الأمثلة الجيدة على ذلك استجابته لطلب زيادة مساحة مواقف السيارات. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ المكتبة لا تمتلك مصادر كافية لبرامج الدرجات الأكاديمية، حيث لا يوجد بها إلا مصادر مادية قليلة، كما إنها تحتوي على نسخ قليلة (ثلاثة أو أربعة) من الكتب الدراسية المقررة والتي يمكن للطلبة استعارتها. كما ان المكتبة تفتح في ساعات معينة ومساحة أماكن المذاكرة والاطلاع داخلها محدودة وقليلة، كما إنها لا تشترك في أي مجلات أو دوريات إلكترونية ذات طابع أكاديمي، أو حتى منصات قواعد بيانات، فضلًا عن أنَّ طبيعة الدوريات التي تشترك بها المكتبة، حيث إنها ذات طبيعة مهنية أكثر من كونها أكاديمية. ومن خلال المقابلات مع الطلبة، والمتابعة لمصادر المكتبة، اتضح أن الطلبة لا يحققون استفادة كبيرة من المكتبة. علاوة على ذلك، فإنَّ من الأمور التي تقلق اللجنة، أنه على الرغم من أن الطلبة الذين يدرسون في برنامج الدبلوم في المعهد يُنظر إليهم بوصفهم طلبة في جامعة (Bangor)، غير أنه لا يسمح لهم بالوصول إلى مصادر التعلم الإلكتروني الخاصة بها أثناء دراستهم بالمعهد. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أنْ يوسع من نطاق المصادر الأكاديمية في المكتبة، وأن يوفر مساحة إضافية للمذاكرة في حرم المعهد، كما عليه أن يضمن سهولة وصول طلبة الدبلوم إلى مصادر التعلم الإلكتروني في جامعة (Bangor).

2.9 أثناء الزيارة الميدانية، تأكدت اللجنة أنه ليس لدى المعهد منصة للتعلم الإلكتروني، على الرغم من أنَّ التغذية الراجعة من الطلبة، بالإضافة إلى الخطط المتعاقبة للمتابعة السنوية قد أشارت جميعا إلى الحاجة إلى إدخال، واستخدام منصة للتعلم الإلكتروني. وحالياً يستخدم الطلبة برنامج (Turnitin)؛ لتقييم واجباتهم الدراسية للتأكد من خلوها من الانتحال، كما توجد قاعدة بيانات إلكترونية للامتحانات السابقة يمكن للطلبة الاطلاع عليها، لكنها لا تحتوي على جميع الامتحانات الخاصة بكل مقرر دراسي. وكذلك يمكنهم الدخول إلى (Pearson MyLabs)، وهي منصة للتعلم الإلكتروني تساعد الطلبة على تعلم المزيد عن مقرراتهم الدراسية، وتساعدهم كذلك في عمل الواجبات الدراسية المطلوبة منهم. علاوة على ذلك، يذكر تقرير التقييم الذاتي أن المعهد ملتزم بإدخال منصة الـ (Moodle) كمنصة للتعلم الإلكتروني خلال العام الأكاديمي 2016–2017،

وهو ما أكده فريق تكنولوجيا المعلومات، وفريق الإدارة العليا أثناء جلسات المقابلة. وسيتيح ذلك الفرصة لمتابعة مشاركة الطلبة، فضلا عن تحسين عملية وصولهم إلى مصادر التعلم، وتعزيز خبرة التعلم لديهم بشكل كامل. ومع ذلك، وحتى وقت الزيارة الميدانية، لم يقدم إلى اللجنة أي أدلة عن الإجراءات الرسمية المتخذة من أجل إدخال منصة الـ (Moodle). ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز التعجيل بإدخال واستخدام منصة شاملة للتعلم الإلكتروني؛ من أجل ضمان أنَّ كلاً من أعضاء هيئة التدريس والطلبة يتمتعون بخبرة فاعلة في مجال التعلم الإلكتروني.

2.10 لا يوجد لدى المعهد حاليا أي نظام للمتابعة يسترشد به في متابعة استخدام مصادره. وبدلا من ذلك، تدار المصادر المتاحة يدويا وبطريقة فردية لا تدعم اتخاذ القرارات الشاملة والمستنيرة. وقد كان اعضاء الإدارة العليا الذين أجريت معهم المقابلات مدركين تماماً لهذا القصور الذي أبرزه أيضا تقرير التقييم الذاتي بوصفه مجالا للتحسين. بينما لم تقدم إلى اللجنة أي أدلة بشأن الخطوات الرسمية المتخذة لمعالجة هذا الامر. ولهذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يتبني نظاماً شاملاً لمتابعة جميع مصادره التي تدعم عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

2.11 ينص تقرير التقييم الذاتي على أنه يُقدم لطلبة المعهد الدعم المناسب في جميع المرافق المادية مثل التعريف بالمكتبة، ومختبرات الحاسوب، وغرفة المعاملات التجارية، بالإضافة إلى الإرشاد الأكاديمي والوظيفي، حيث يتعامل المكتب الأكاديمي مع الأمور اليومية، في حين يتعامل أعضاء هيئة تدريس المقررات الدراسية مع الأمور التي ترتبط بالموضوعات المتخصصة. وقد اتضح من الجولة التفقدية في حرم المعهد أن كلاً من موظفي قسم التسجيل، وأمين المكتبة، وفريق تكنولوجيا المعلومات، يشاركون أيضاً بشكل كبير في دعم الطلبة، وهو ما أكده الطلبة والخريجون الذين قابلتهم اللجنة. كما يوجد لدى المعهد برنامج للمنح الدراسية، يقدم للطلبة المتفوقين. وعلاوة على ذلك، يدرك الأساتذة أن هناك إجراءات للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تنص على قبولهم ما دام لدى المؤسسة المرافق اللازمة لهم، أو أنَّها قادرة على التعامل مع حالتهم؛ من أجل أن توفر لهم خبرة مكافئة في مجال التعلم. وقد أظهر أعضاء هيئة التدريس الذين أجريت معهم المقابلات مستوى عالياً من الالتزام والرعاية تجاه الطلبة سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي؛ كما أعرب الخريجون عن تقديرهم الكبير؛ لكونهم جزءاً من الأسرة الكبيرة

للمعهد. وأشاد الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات بمجهودات فريق البرنامج لما يقدمونه من مساعدة ودعم مستمرين، وكذلك أبرز الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات أثناء زيارة ممثل اللجنة إلى جامعة (Bangor) ما يقدمه لهم المعهد من دعم، خاصة فيما يتعلق بمكتب شئون الهجرة (الفيزا) والسكن عند سفرهم لأول مرة إلى جامعة (Bangor). كما تقدم جامعة (Bangor) أيضا الدعم الكافي من خلال المكتب الدولي للطلبة الموجودين بها. وتقدر لجنة المراجعة أنه يتم تقديم الدعم المناسب للطلبة من قبل كل من الأساتذة والموظفين الإداريين المشاركين في تقديم البرنامج.

2.12 لدى المعهد برنامج تعريفي مدته يومان؛ يتم تنفيذه في بداية كل سنة أكاديمية للطلبة الملتحقين حديثاً والطلبة المنقولين. ويقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بتنظيم البرنامج التعريفي الذي يتألف من عرضٍ توضيحي، وتعريفٍ بفريق دعم الطلبة، والمرافق، والمعلومات الرئيسة المتصلة بدراستهم، ثم يلي ذلك تقديم ورشة عمل "إنجاز" في اليوم الثاني من البرنامج التعريفي. كما يتسلم جميع الطلبة الملتحقين بالبرنامج نسخة من الكتيب الإرشادي لطلبة جامعة (Bangor). ويقدم هذا الكتيب معلومات عامة عن المعهد والجامعة، بالإضافة إلى قائمة بالموظفين الرئيسيين، وعناوين الاتصال بهم. ويشتمل أيضا على معلومات توضح هيكل البرنامج، وتفاصيل المنهج الدراسي. ويحدد الكتيب الإرشادي اللوائح المتعلقة بالتقييم والتقدم، فضلًا عن معلومات تخص الصحة والسلامة. وقد علق الطلبة الذين يدرسون حاليا في المعهد تعليقات إيجابية على العمليات التعريفية، سواء أكانوا من الطلبة الذين التحقوا مباشرةً بالبرنامج أم من الطلبة الذين تقدموا للبرنامج من خلال البرنامج التأسيسي الدولي. ومع ذلك، لم يكن واضحا للجنة المراجعة ما إذا كان قد تم مؤخرا إجراء أي تقييم أو تحسين للبرنامج التعريفي الذي يقدمه المعهد، أو ما إذا كانت هناك ترتيبات رسمية لأولئك الذين لم يتمكنوا من حضور البرنامج التعريفي. علاوة على ذلك، فإن الطلبة الذين تم مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية لجامعة (Bangor) قد أبرزوا أوجه الاختلاف بين البرنامج التعريفي بها، والبرنامج التعريفي في المعهد، حيث يستغرق برنامج الجامعة فترة أطول كما يقدم أنشطة وتفاعلات أكثر، وهو ما تتفهمه اللجنة نظراً لاختلاف المكانة الدولية للجامعة مقارنة بالطابع المحلي للمعهد. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أكد الطلبة أنَّ المعهد يدعمهم بالاحتياجات اللوجستية اللازمة (مثل التأشيرات والإقامة) أثناء انتقالهم إلى جامعة (Bangor)؛ لاستكمال السنة الثالثة من الدراسة، غير أنهم أعربوا عن حاجتهم إلى الحصول على التوجيه المناسب لهم فيما يخص دراستهم بالجامعة، وطبيعة الحياة هناك قبل مغادرة مملكة البحرين. ومن ثم، تحث لجنة

المراجعة أن يقوم المركز بالنظر في الترتيبات اللازمة لمعالجة احتياجات الطلبة. وبصرف النظر عما تقدم، تشعر لجنة المراجعة بالرضا تجاه البرنامج التعريفي الذي يتم تنفيذه في كل من المعهد والجامعة.

2.13 أصدر المعهد مؤخراً وثيقة "الممارسات الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي"، والتي تشمل توصيفهم، والدعم المقدم لهم. كما تغطي الوثيقة أيضا الممارسات الخاصة بمراقبة أداء الطلبة وحضورهم، فضلا عن تقديم الدعم للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولقد لاحظت لجنة المراجعة انه لم يكن لدى الطلبة والموظفين الذين أجريت معهم مقابلات أيٌّ فهم مشترك حول كيفية وصف الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، أو كيفية تقديم الدعم لهم. وكذلك اقتصرت الأدلة المقدمة على عدد محدود من رسائل البريد الإلكتروني التي يطلب فيها الطلبة شرحًا أو مساعدةً في موضوعات معينة داخل المقررات الدراسية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية أن يقوم بتحويل الوثيقة الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي إلى سياسات وإجراءات رسمية، تكون متاحة لهم، ولأعضاء هيئة التدريس، والجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذها وتقييم مدى فاعليتها.

2.14 يقدم المعهد لطلابه فرصة الدراسة في بيئة تعليمية داعمة. ومن ثمَّ يستفيد الطلبة من البيئة المهنية المقدمة لهم، والتي تشتمل على مستوى عال الجودة من تسهيلات التدريب المتمثلة في نموذج غرفة المعاملات التجارية، فضلًا عن التعرف على الممارسين في مجال التمويل الإسلامي. غير أنه ليس لدى حرم المعهد/المبنى الحالي مساحة كافية للطلبة لممارسة الأنشطة الاجتماعية؛ مما أسفر عن اشتراكهم في عدد قليل من الأنشطة خارج إطار المنهج الدراسي، مثل الأنشطة الرياضية والاجتماعية، وهذا ما ذكره الخريجون، في حين يتاح لهم المشاركة في مختلف الفعاليات الخاصة بالتوظيف. وقد أوضح الطلبة والخريجون الذين أجريت معهم مقابلات أنه يوجد مجلس لهم يختص بمراجعة الطلبات المقدمة منهم لدعم الأنشطة المتعلقة باهتماماتهم. ومع ذلك، لم تقدم إلى اللجنة أي محاضر تخص اجتماعات مجلس الطلبة. ومن خلال المقابلات التي أجريت معهم، ومع الموظفين، والإدارة العليا، فقد تم التأكيد على أنه من الصعب في ضوء المبنى الحالي توفير نطاق واسع من الأنشطة الخارجية عن المنهج للطلبة الذين يدرسون في البرنامج. ومن ثم، توصي لجنة

المراجعة بأنه ينبغي على المركز البحث والنظر في طرائق جديدة لتعزيز خبرة التعلم غير الرسمي لدى الطلبة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحالي لحرم المعهد.

2.15 *وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:*

- هناك سياسة مناسبة للقبول ومنفذة بشكل فاعل.
- سجل الطلبة المقبولين يلبي الغايات العامة للبرنامج، وأهدافه.
- هناك هياكل إدارية فاعلة يضطلع بها كل من المعهد، وجامعة (Bangor)؛ لضمان تقديم البرنامج وفقًا لاتفاقية التدقيق.
- يتمتع أعضاء هيئة تدريس البرنامج بالكفاءة العالية، كما أنهم يؤدون دوراً حيويا في مجال التمويل الإسلامي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- هناك سياسات وإجراءات واضحة فيما يتعلق بالموارد البشرية، تنفذها المؤسسة بشكل متسق، كما أنَّ الموظفين على دراية تامة بها.
- هناك نموذج محاكاة لغرفة المعاملات التجارية يقدم للطلبة الخبرة التعليمية الجيدة، كما أنَّ هناك أدلة على استخدامه في تدريس المقررات الدراسية ذات الصلة بالبرنامج.
- هناك دعما مناسبا للطلبة يُقدم من قِبل من الأساتذة والموظفين الإداريين المشاركين في تقديم البرنامج.

2.16 *وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:*

- تعيين اساتذة إضافيين من حاملي درجة الدكتوراه أو الممارسين المتخصصين في التمويل الإسلامي؛ لضمان استقرار البرنامج واستمراريته، وتطوير إستراتيجية لتنفيذ الأبحاث ذات الصلة بتخصصات أعضاء هيئة التدريس، وبطبيعة المعهد.
- التعجيل بتنفيذ نظام المعلومات الطلابية الجديد؛ لتحسين الأداء الوظيفي، وتعزيز عملية اتخاذ القرارات من جانب الإدارة.

- توسيع نطاق المصادر الأكاديمية بالمكتبة، وتوفير مساحة إضافية للمذاكرة في حرم المعهد، والتأكد من سهولة وصول طلبة برنامج الدبلوم في التمويل الاسلامي إلى مصادر التعلم الإلكتروني الخاصة بجامعة (Bangor).
- التعجيل بإدخال واستخدام منصة شاملة للتعلم الإلكتروني؛ من أجل ضمان أن كلاً من أعضاء هيئة التدريس والطلبة يتمتعون بخبرة فاعلة في مجال التعلم الإلكتروني.
- اعتماد نظام شامل لمتابعة جميع مصادر التتبع في المركز؛ لدعم عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية به.
- تحويل الوثيقة الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي إلى سياسات وإجراءات رسمية تكون متاحة لهم ولأعضاء هيئة التدريس، والجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذها وتقييم مدى فاعليتها.
- استكشاف طرائق جديدة لتعزيز خبرة التعلم غير الرسمي لدى الطلبة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحالي لحرم المعهد.

2.17 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 تندرج مواصفات الخريجين ضمن الأهداف التعليمية للبرنامج التي بدورها تندرج ضمن مخرجات تعلُّمه المطلوبة، حيث تركز هذه المواصفات – بشكلٍ كبيرٍ – على أن يكون خريجوه "من المهنيين في مجال الصيرفة الذين يمتلكون الفهم الراسخ لجوهر وشكل التمويل الإسلامي، ولديهم القدرة على الاضطلاع بمسئوليات الوظائف المصرفية الصغرى، ولاسيما في هذا المجال" كما ورد في الوثيقة الخاصة بمواصفات البرنامج. وقد درست اللجنة جميع ملفات المقررات الدراسية ووجدت أن الأهداف التعليمية الرئيسة قد تم ربطها بشكل واضح مع الأهداف ومخرجات التعلم لكل مقرر دراسي، كما ان المواءمة بين أدوات التقييم ومخرجات تعلم البرنامج قد تمت بشكل مناسب. وتشعر اللجنة بالرضا أنَّ مواصفات الخريجين قد تم إدراجها ضمن الأهداف التعليمية الرئيسة بالبرنامج، وكذلك ضمن مخرجات التعلم المطلوبة منه، كما أنَّ ضمان تحقيقها يتم باستخدام اساليب التقييم الصحيحة والموثوق بها، كما اتضح من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم (انظر مزيداً من التفاصيل في الفقرة: 3.7). ومع ذلك، لاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن الأساتذة الذين أجريت معهم مقابلات كان لديهم فهمٌ واضحٌ لما يتوقع أن يحققه خريجو البرنامج وما المواصفات التي سيتميزون بها، غير أنَّ مصطلح "مواصفات الخريجين" لم يكن مألوفا لديهم. ولهذا تحثُّ اللجنةُ المركزَ على أنْ يقوم بترتيب ورش عمل بشأن هذه المسألة؛ من أجل ضمان استيعاب جميع الاساتذة لهذا المصطلح.

3.2 لا يوجد لدى المعهد سياسة رسمية تخص المقايسة المرجعية، كما لم يخضع البرنامج لأي مقايسة مرجعية رسمية، وهو ما تأكدت منه اللجنة أثناء الزيارة الميدانية. وقد أوضح فريق البرنامج الذين أجريت معهم مقابلات أن المعهد يتمتع بسمعة مرموقة في مجال التمويل الإسلامي، وأن المؤسسات الأخرى في المنطقة وعلى الصعيد الدولي تتجه إلى إجراء مقايسة مرجعية لبرامجها إزاء برنامج التمويل الإسلامي في المعهد. وعلاوة على ذلك، فقد أبلغت اللجنة بعمليات المقايسة المرجعية/ الاتصالات غير المباشرة بين الاساتذة في المعهد والمؤسسات المالية الإسلامية ذات المستوى الرفيع في كل من ماليزيا ومصر. ومع ذلك، ترى اللجنة أن مجال موضوعات التمويل الإسلامي يتغير بشكل سريع، وأنه ينبغي على فريق البرنامج أن يحرص على مواكبة التطورات الجديدة

بالدخول في عمليات للمقايسة المرجعية بصفة رسمية بشكلٍ أكثر. ومن ثم، توصي اللجنة بأنه ينبغي على المركز أن يقوم بتطوير وتنفيذ سياسة رسمية للمقايسة المرجعية؛ من أجل إخضاع جميع جوانب البرنامج بما في ذلك مخرجاته لمقايسة مرجعية إزاء المؤسسات المحلية، والإقليمية، والدولية.

3.3 توجد لدى المؤسسة وثيقة خاصة بسياسات الامتحانات والأدلة الإرشادية للمراقبة، والتي تتناول عملية إجراء الامتحانات والأمور المتعلقة بها، حيث ينبغي على جميع البرامج المقدمة في مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية اتباع هذه السياسة. علاوة على ذلك، يتبع المعهد دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor) الذي ينصُّ على سياسات وإجراءات التقييم المتبعة في برنامج الدبلوم في التمويل الاسلامي. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة بأنَّ الجامعة تتحقق من التزام المعهد بهذه السياسات والإجراءات من خلال ثلاث آليات رئيسة. أولا: من خلال التواصل المستمر بين مدقق البرنامج المعين من قبل الجامعة، ومدير البرامج الجامعية في المعهد والتي تؤدي الى الحصول على درجة البكالوريوس من الجامعة، وثانيا: من خلال اجتماع مجلس الدراسات الذي ينعقد في المعهد، وثالثا: من خلال تقديم عملية منهجية للتدقيق الداخلي والخارجي. وقد أوضح أعضاء من الإدارة العليا الذين أجريت معهم مقابلات في كل من المعهد والجامعة، وبالاستناد إلى نتائج مناقشات مجلس الامتحانات واجتماعات مجلس الدراسات، أن التحديثات المتعلقة بإجراءات التقييم يتم إدراجها حسب ما يقتضيه الأمر. وللطلبة أيضا رأيٌ في تعديل وتحديث سياسة التقييم، وقد تم تقديم أمثلة إلى اللجنة عن التحسينات المقدمة استنادًا إلى اقتراحات الطلبة، مثل التقليل من عدد الامتحانات القصيرة الخاصة بكل مقرر دراسي من ثلاثة امتحانات إلى اثنين، اعتبارا من 2016-2017. وقد أكد الطلبة الذين تم مقابلتهم أنهم يتم استشارتهم بشأن التغييرات المقترح إدخالها على التقييمات، كما أكدوا على أنَّ الكتيب الإرشادي الذي يقدم لهم أثناء البرنامج التعريفي يحتوي على معلومات تتعلق بالتقييمات. غير أنَّ طلبة برنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية الذين أجريت معهم مقابلات أثناء الزيارة الميدانية لجامعة (Bangor) قد سلطوا الضوء على أهمية الامتحانات القصيرة التي شعروا بقيمتها بعد انتقالهم للدراسة في الجامعة؛ نظرًا لأن هذه الامتحانات القصيرة تجبرهم على المذاكرة بانتظام؛ مما يساعدهم عند دخول الامتحان النهائي، وهذا خلافًا لإجراءات التقييم المستخدمة من قبل الجامعة التي تختلف من مقرر دراسي إلى آخر، بالإضافة إلى الامتحان النهائي الذي يخصص له (60%) في الجامعة. وقد درست اللجنة الكتيب

الإرشادي للطلبة ولاحظت أنه يحتوي على معلومات عن كيفية تقييم المقررات، ودرجات النجاح، وإطار توزيع الدرجات، والإجراءات المتبعة في تسليم الواجبات الدراسية، والإجراءات المتبعة في إعادة تصحيح الأعمال، والتغذية الراجعة، والتدقيق، والفحص الخارجي، والترتيبات الإدارية المختلفة بما في ذلك إجراءات التظلم. وقد أشار الأساتذة الذين تم مقابلتهم إلى أنَّ جميع أساليب التقييم يتم اعدادها بعناية، كما يتم إخضاعها للتدقيق الخارجي والداخلي قبل بداية الفصل الدراسي. وتقدر لجنة المراجعة أن سياسات وإجراءات التقييم يتم تنفيذها، ومتابعتها وإخضاعها للمراجعة المنتظمة، كما يتاح للطلبة الاطلاع عليها.

3.4 درست اللجنة وثيقة المواصفات الخاصة بالبرنامج، والتي يذكر فيها أنَّ طرائق التقييم تتوافق مباشرة مع مخرجات التعلم المطلوبة من البرنامج. وتوجد بداخل مواصفات كل مقرر دراسي مخرجات تعلم عامة تعد بمثابة جزءٍ من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ويوجد جدولٌ يوضح المواءمة بين التقييمات والمجموعة المختارة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ولضمان تحقق المواءمة بين التقييمات والمخرجات، فقد أبلغت اللجنة أنه عند الانتهاء من تدريس المقرر الدراسي، فإنه يطلب من كل عضو من أعضاء هيئة التدريس كتابة تقرير يعكس مدى تحقق هذه المواءمة. ويتم إرسال هذا التقرير إلى مدير البرامج للتحقق من مواءمة التقييمات مع مخرجات تعلم البرنامج. وأثناء الزيارة الميدانية، قدم أعضاء هيئة التدريس الذين تم مقابلتهم أمثلة متعددة عن كيفية اختيار أدوات التقييم الصحيحة لتقييم مخرجات التعلم المختلفة على حسب أنواعها وفئاتها مثل المعرفة، والتفكير النقدي، والمهارات العامة القابلة للنقل. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، مقرر الخدمات المصرفية للاستثمارات الإسلامية (IF2104) الذي يُقدم في الفصل الدراسي الثاني للسنة الأكاديمية الثانية، والذي يُكمل ما تم تدريسه في مقرر التمويل العام للشركات (FIN2101)، والذي يدرس في الفصل الدراسي الأول في السنة الثانية. كما يقدم المقرر نفسه أمثلة على كيفية تطبيق مفاهيم مثل الخيارات، والعقود المستقبلية ضمن سياق مالي إسلامي. ويعدُّ هذا التدرج في المقررات دليلًا قويا على أنَّ فريق البرنامج يقوم بتنفيذ مخرجات التعلم الأكثر تحليلا داخل المقررات الدراسية الأكثر تقدماً. كما ان هناك مزيد من الأمثلة على تحقق المواءمة الفاعلة في المقررين الاختياريين تحليل المخاطر (BAK2102)، ومراجعة الشريعة الإسلامية والالتزام بها (IF2110)، حيث يتم تدريسهما في الفصل الدراسي الثاني من السنة الثانية، ويعتمدان على مقرر الخدمات المصرفية التجارية الإسلامية (IF2103)، الذي يُدرس في الفصل الدراسي الأول من السنة الثانية. ومن

خلال المقابلات والأدلة المقدمة، تلاحظ اللجنة أنَّ هناك آليات تُستخدم في عملية التدقيق الداخلي والخارجي؛ للتأكد من أن جميع مهام التقييم يتم مواءمتها بشكل صحيح مع مخرجات تعلم البرنامج ذات الصلة. علاوة على ذلك، فقد أبلغت اللجنة بأنه نظراً لأهمية عملية المواءمة بين التقييمات ومخرجات التعلم، فقد تم إدراجها مؤخراً كجزء من ورش العمل الخاصة بتطوير أعضاء هيئة التدريس لضمان أنَّهم على دراية كاملة بهذا الجانب. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أن هناك آليات منفذة؛ لضمان تحقق المواءمة بشكل جيد بين مهام التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أن هناك حاجة إلى وجود آلية لتقييم مخرجات التعلم الخاصة بكل مقرر دراسي (كما نوقش في الفقرة: 1.6)، وتلاحظ كذلك عدم وجود آلية لتقييم مستوى تحقيق مخرجات تعلم البرنامج بمجرد دخول الطلبة إلى الامتحان، أو تسليمهم لإحدى الواجبات/المشاريع المطلوبة للتقييم. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأن يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بتطوير وتنفيذ آلية لتقييم مستوى تحقيق الطلبة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بعد انتهاء الفصل الدراسي.

3.5 توجد آليات رسمية لضمان تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي الفاعل في المعهد. ويتبع مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، والذي يوضح الأدلة الإرشادية الشاملة والموثقة التي تتعلق بعملية التدقيق الداخلي، حيث تخضع جميع أدوات التقييم لعملية التدقيق الداخلي القبلي والتي تنفذ قبل البدء في تدريس المقررات الدراسية. وجميع أعضاء هيئة التدريس الذين قاموا بتدريس هذه المقررات من قبل، فضلاً عن الأساتذة المتخصصين الذين يدرسون برامج أخرى داخل المعهد، يتم دعوتهم للمشاركة كمدققين داخليين. وقد لاحظت اللجنة من خلال جلسات المقابلة ان الاستاذين اللذان يدرسان مقررات برنامج التمويل الإسلامي، ويقوم كل منهما بتدقيق عمل الآخر؛ مما أثار قلق اللجنة. ومن ثم، توصي اللجنة بأن يقوم المركز بالنظر في دعوة أكاديميين آخرين متخصصين في مجال التمويل الإسلامي للقيام بدور المدققين الداخليين؛ من أجل تحقيق قدر أكبر من الصرامة في عملية التدقيق. كما أوضح الأساتذة الذين يعملون كمدققين داخليين أثناء مقابلتهم، أنه يتم تزويدهم بمواصفات البرنامج، ومواصفات المقررات الدراسية، فضلا عن خطط الدروس ونماذج الإجابات. وتشتمل عملية التدقيق على التحقق من أسئلة الامتحانات الأسئلة ومدى مواءمتها مع الفئات المختارة من مخرجات تعلم البرنامج، وكذلك مع تعليمات التصحيح؛ لضمان ان الأسئلة دقيقة ومناسبة وان التقييمات المستخدمة حديثه. ومن

خلال المقابلات مع الأساتذة الذين يدرسون البرنامج، اتضح أن هناك توافقًا قويا في الآراء على أن نظام التدقيق الداخلي هو نظام سهل الفهم، كما أنَّه ينفذ بشكل جيد. علاوة على ذلك، فإن الأدلة المقدمة إلى اللجنة توضح كيفية توثيق التغييرات الموصى بها، وإعادتها إلى الاستاذ المختص بالمقرر الدراسي؛ من أجل تنفيذها. علاوة على ذلك؛ يتم إعادة التصحيح مرة ثانية لمهام التقييم، حيث يقوم المصحح الثاني بالتحقق من دقة عملية التصحيح الأولى، ومدى تحقق العدالة بها. وقد أوضح المدققون الذين تم مقابلتهم أنَّ هذه العملية تستغرق شهرًا واحدًا في المتوسط، ويتم الإشراف عليها من قبل مدراء مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية، كما أكدوا على عدم السماح لهم باستخدام أي من اساليب التقييم دون أن تكون قد خضعت للتدقيق الداخلي والخارجي. وقد درست اللجنة ملفات المقررات الدراسية، وعينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، وأكدت على استخدام التدقيق الداخلي والتصحيح المزدوج. وتقدر لجنة المراجعة أن إجراءات التدقيق الداخلي يتم تنفيذها بشكل جيد؛ لضمان تحقق الدقة والصرامة عند تصحيح أعمال الطلبة.

3.6 يتبعُ فريق البرنامج دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor) فيما يتعلق بعملية التدقيق الخارجي، حيث تقوم الجامعة باختيار الممتحنين الخارجيين على أن يكونوا من حاملي الدرجات العلمية العليا في مجال تخصص البرنامج نفسه، وتقوم الجامعة بتعيينهم لفترة مبدئية مدتها ثلاث سنوات، ومن الممكن أن تمتد إلى خمس سنوات. وقد درست اللجنة قائمة الممتحنين الخارجيين الموجودين حاليًا، وشعرت بالرضا؛ لكونهم خبراء في مجال التمويل الإسلامي على مستوى المنطقة، وعلى المستوى الدولي. وأثناء المقابلات، أبلغت اللجنة أنَّ الممتحنين الخارجيين يقومون بزيارة المعهد لمدة يومين في نهاية كل عام أكاديمي، حيث يقومون في اليوم الأول بمراجعة ملفات المقررات الدراسية وعينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، ثم يقومون بتقديم التغذية الراجعة شفهيا أثناء اجتماعات مجلس الامتحانات الذي ينعقد في اليوم الثاني، ويلي ذلك تقديمهم لتقرير مكتوب. ومن خلال دراسة اللجنة لعينات من تقارير الممتحنين الخارجيين، تلاحظ أنهم يقدمون الدعم والنصيحة بشأن المقررات الدراسية للبرنامج، كما تم مناقشة جميع التعليقات وتنفيذها من قِبل فريق البرنامج للمقررات التي ستُطرح مستقبلا. علاوة على ذلك، فقد ذكر الممتحنون الخارجيون الذين تم مقابلتهم أنه قد تم الإبقاء على المعايير الأكاديمية وتحسينها بشكل تدريجي، ولاسيما فيما يتعلق بالمهارات التحليلية العميقة، ومهارات حل المشكلات. وتقدر اللجنة أنه يتم تنفيذ عملية التدقيق الخارجي بشكل جيد؛ لضمان أنَّ المعايير الأكاديمية لطلبة البرنامج مماثلة لمعايير طلبة الجامعات الأخرى. ورغم ما

ذكر سابقًا، تلاحظ اللجنة أن بعض تقارير الممتحنين الخارجيين لا تشتمل على تفاصيل كافية، لاسيما إذا كانت هذه التعليقات تتعلق بتقديم المشورة بشأن التغييرات الممكن إدخالها على هيكل البرنامج و/أو تسلسل المقررات. وبناء على ذلك، تنصح لجنة المراجعة أن يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بالتأكد من أنَّ جميع الممتحنين الخارجيين يقدمون تعليقات تفصيلية عند كتابة تقاريرهم.

3.7 أثناء الزيارة الميدانية، قُدِّمَ إلى لجنة المراجعة عددٌ كبيرٌ من عينات لأعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، والتي تشتمل على مجموعة كبيرة من أدوات التقييم منها (الامتحانات القصيرة، والعروض التوضيحية، والامتحانات النهائية، والمشروعات). وتلاحظ اللجنة أن هناك أدلة واضحة تشير إلى عمق واتساع نطاق أدوات التقييم المستخدمة في مقررات منهج برنامج التمويل الاسلامي. كما تلاحظ اللجنة أيضًا أنه يتم تقييم مدى عمق المعرفة والمهارات المكتسبة من خلال الاختبارات القصيرة والامتحانات النهائية، حيث تقدم الامتحانات النهائية أدلة قوية تؤكد قدرة الطلبة على تحليل القضايا المالية سواء في السياق الإسلامي أو في غيره. علاوة على ذلك، فإن المشروعات الجماعية التي تم مراجعتها أثناء الزيارة الميدانية مشروعات ذات معايير مرتفعة إلى حد كبير، كما أنَّها تقدم أدلة جيدة تشير إلى تغطية عددٍ من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج والمتعلقة بالمعرفة والمهارات التحليلية فضلا عن خصائص التواصل الفعال، على النحو المبين في عملية الربط بين طرائق التقييم ومخرجات تعلم البرنامج المذكورة ضمن مواصفاته ومواصفات المقررات الدراسية. علاوة على ذلك، فإنَّ مستوى إنجاز الطلبة عبر مهام التقييم المتنوعة ينعكس من خلال تطبيقهم للمفاهيم الإسلامية على حالات واقعية؛ باستخدام دراسات لحالات موجودة في المحيط المحلي. وفي المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية لجامعة (Bangor)، أبلغت اللجنة بأن مستوى أداء طلبة المعهد في اللغة الإنجليزية والتفكير النقدي يعد أفضل كثيرا من مستوى أداء الطلبة الآخرين القادمين من مؤسسات دولية أخرى لها شراكة مع جامعة (Bangor). ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أنَّ أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم ذات مستوى عال، كما أنَّها تماثل الأعمال المقدمة في برامج إقليمية ودولية.

3.8 كانت الدفعة الأولى للبرنامج في العام الأكاديمي 2014–2015، وقد تخرجت أول دفعة فيه في نهاية العام الأكاديمي 2015–2016، وقد كان معظمهم وقت الزيارة الميدانية، ملتحقين ببرنامج

البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية في جامعة (Bangor). كما تفيد الإحصاءات المقدمة أنَّ البرنامج يجذب عدداً أكبر من الطلبة نظراً لزيادة أعداد الطلبة المقبولين بالبرنامج من (8) إلى (20) خلال الفترة من 2014–2017. وبالنظر إلى أنَّ البرنامج مازال في مراحله الأولى، لذا ترى اللجنة أنه من السابق لأوانه الوصول إلى أي استنتاجات بالاستناد إلى هذه الإحصاءات. ومع ذلك، فقد علمت اللجنة من أعضاء هيئة التدريس الذين تم مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية في جامعة (Bangor) أنَّ طلبة المعهد لديهم من مهارات اللغة الإنجليزية، ومهارات التفكير النقدي ما هو أفضل بكثير من نظائرهم القادمين من المؤسسات الدولية الأخرى التي لها شراكة مع الجامعة. ومع ذلك، وكما أُشير إليه في (الفقرة: 1.4) فإنَّ مهاراتهم الكمية ما زالت تحتاج إلى مزيد من التطوير. وعلاوة على ذلك، يحتاج طلبة المعهد إلى تطوير مهاراتهم المرجعية العلمية، ولاسيما عندما يقدمون أحد التكليفات/المشروعات البحثية، فإنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للإشارة بشكل صحيح إلى المراجع التي استخدموها. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه على المركز أن يقوم بتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لتمكنهم من الإشارة بدقة، وبالشكل العلمي المطلوب إلى المراجع المستخدمة في أعمالهم.

3.9 يقوم المعهد بالاشتراك مع جامعة (Bangor) بمتابعة تقدم الطلبة على مدار الأعوام الأكاديمية. ولا يوجد أي معدل تسرب من البرنامج، حيث إن الطلبة الملتحقين به قد نجحوا جميعاً في التقدم من السنة الأولى إلى السنة الثانية. وقد اتضح ذلك من خلال الإحصاءات المقدمة، والتي تشير إلى أنَّ عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج قد زاد من (8) إلى (15)، ثم إلى (20) خلال الأعوام الأكاديمية 2014–2015، و2016–2017، على التوالي. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه في العام الأكاديمي 2015–2016، حصل ستة من الطلبة على الدبلوم في التمويل الإسلامي، وتمكنوا من التقدم إلى بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية في جامعة (Bangor)، في حين أنه في العام الأكاديمي 2016–2017، من المتوقع أن يتخرج تسعة طلاب من البرنامج. ونظرا لأنَّ برنامج الدبلوم في التمويل الاسلامي قد قُدم لأول مرة من قِبل المعهد في العام الأكاديمي 2014–2015، فترى اللجنة أنَّ الإحصاءات المقدمة تظهر مدى تقدم الطلبة الحاليين أكاديميا على نحو جيد؛ مما يؤهلهم للحصول على الدبلوم في التمويل الإسلامي من المعهد، أو بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية من جامعة (Bangor). ومن خلال المقابلات، أبلغت اللجنة بأنه لا يوجد دليل على عقد مقارنة مع برامج أخرى مماثلة مطروحة في مملكة البحرين أو في المنطقة، ولكن هناك

مقارنة بين طلبة المعهد وطلبة المؤسسات الدولية الأخرى التي لها شراكة مع جامعة (Bangor)، والتي تعد دليلا على أنَّ أداء طلبة المعهد هو أفضل بكثير من أداء غيرهم فيما يخص اللغة الإنجليزية والتفكير النقدي، على النحو المبين في الفقرة السابقة. ومن ثم تشعر لجنة المراجعة بالرضا أن المعايير الأكاديمية لطلبة الدبلوم تلبي غايات واهداف البرنامج.

3.10 وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، فإنه لا يوجد لدى المعهد مجلسٌ استشاريٌّ، بل يوجد بدلا منه مجلس إدارة يرأسه محافظ المصرف المركزي للبحرين، بعد وضع المؤسسة تحت مظلة المصرف المركزي، وفقًا للمرسوم الملكي رقم: (21) الصادر في 2016. ويتألف مجلس الإدارة من كبار موظفي القطاع المصرفي والمالي، إلى جانب كبار موظفي المعهد. ومن خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، علمت اللجنة أنَّ مجلس الإدارة يجتمع بانتظام لمناقشة المسائل المرتبطة بوضع القطاع المصرفي والمالي في البحرين. ومع ذلك، تشعر اللجنة بالقلق من أن مسئوليات مجلس الإدارة هي مسئوليات عليا ليست على مستوى البرنامج، وهو ما تم تأكيده من خلال الأدلة المقدمة والمقابلات التي أجريت مع كبار مديري المعهد. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن يقوم المعهد بتشكيل مجلس استشاري للبرنامج؛ يتألف من خبراء خارجيين متخصصين، فضلًا عن أرباب الأعمال والخريجين؛ بغرض إجراء المناقشات والاستشارات حول الأمور التي تتعلق بتطوير البرنامج وتحديثه.

3.11 وفي *معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:*

- سياسات وإجراءات التقييم تنفذ بشكل متسق، وتخضع للمتابعة والمراجعة المنتظمة ومتاحه للطلبة للاطلاع عليها.
- وجود آليات رسمية لضمان أنَّ اساليب التقييم متوائمة على نحو جيد مع مخرجات تعلم البرنامج.
- إجراءات التدقيق الداخلي يتم تنفيذها بشكل جيد؛ لضمان تحقق الدقة والصرامة عند تصحيح أعمال الطلبة.
- تنفيذ عملية التدقيق الخارجي بشكل جيد؛ لضمان أن المعايير الأكاديمية لطلبة البرنامج تماثل تلك المعايير الخاصة بطلبة الجامعات الأخرى.

- أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم ذات مستوى عالٍ، كما أنها تماثل الأعمال المقدمة في برامج إقليمية ودولية.

3.12 *وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة* ***توصي*** *بأنه على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:*

- تطوير وتنفيذ سياسة رسمية للمقايسة المرجعية؛ من أجل إخضاع جميع جوانب البرنامج بما في ذلك مخرجاته لمقايسة مرجعية إزاء المؤسسات المحلية، والإقليمية، والدولية.
- تطوير وتنفيذ آلية لتقييم مستوى إنجاز الطلبة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج عند إتمام الفصل الدراسي.
- النظر في دعوة أكاديميين متخصصين في مجال التمويل الإسلامي للقيام بدور المدققين الداخليين؛ من أجل تحقيق قدر أكبر من الصرامة في عملية التدقيق.
- تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لتمكنهم من الإشارة بدقة، وبالشكل العلمي المطلوب إلى المراجع المستخدمة في أعمالهم.
- تشكيل مجلس استشاري للبرنامج؛ يتألف من خبراء خارجيين متخصصين، وأرباب الأعمال والخريجين؛ بغرض إجراء المناقشات والاستشارات حول الأمور التي تتعلق بتطوير البرنامج وتحديثه.

3.13 **الحُكم النهائي**

تطبيقاً للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى المعهد سياساته الخاصة، ولوائحه، وإجراءاته، والتي تُطبق في جميع اقسامه، حيث تغطي هذه السياسات الموارد البشرية، والمالية، والمشتريات، وإدارة البرامج المقدمة به. كما يوجد لديه إطارٌ للجودة؛ يتم تطبيقه على جميع الإجراءات التي تغطي التطوير المهني للموظفين، والمقررات الدراسية القصيرة، فضلًا عن البرامج الأكاديمية التي يتمُّ إدارتها بالتعاون مع مؤسسات خارجية. علاوةً على ذلك، فإنَّ مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية هو المسئول عن جميع الإجراءات الخاصة بضمان الجودة، والتي تُطبق في جميع الاقسام من خلال مجموعة شاملة من السياسات، والإجراءات، والأدلة الإرشادية، والكتيبات، والنماذج الأكاديمية. وقد فحصت اللجنة الوثائق المقدمة، وتأكدت على أنَّها مكتوبة بوضوح ومنظمة بشكل جيد. ويخضع برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي أثناء عملية مراجعته في المقام الأول إلى سياسات، وعمليات كل من المعهد والجامعة، ومركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية في المعهد هو المسئول عن ضمان أنَّ البرنامج مستوف لمتطلبات كلتا المؤسستين. والأساتذة والموظفون الإداريون الذين تمَّ مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية في كل من المعهد والجامعة كانوا على دراية تامة بالسياسات، والإجراءات، والأدلة الإرشادية المتعلقة بعملهم، وقد أشاروا إلى أنَّ تعريفهم بهذه السياسات، والإجراءات قد تم عند تعيينهم. وتقدر لجنة المراجعة وجود مجموعة شاملة من السياسات، والإجراءات التي تنظم عملية تقديم البرنامج، بالإضافة إلى وجود نظام للمراقبة يضمن اتّباع البرنامج للوائح المنظمة لكل من المعهد والجامعة.

4.2 قُدِّمَ إلى لجنة المراجعة الهيكل التنظيمي للمعهد الذي يوضح هيكل المؤسسة. ويتضح من خلال هذا الهيكل أنَّ رئيس مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية هو المسئول أيضًا عن إدارة وحدة ضمان الجودة. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن رئيس المركز هو المسئول عن إدارة جميع البرامج التي أقرها المركز، ويسانده في ذلك مدير البرامج، الذي يتولى بدوره مسئولية تسيير الأنشطة اليومية، هذا إلى جانب المساعدة المقدمة من كل من الأساتذة والموظفين الإداريين على السواء. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ الهيكل التنظيمي للمركز لا يقدم للبرنامج القيادة المتخصصة التي تسهم في توجيهه بشكل رسمي في جميع الشئون الأكاديمية المتعلقة بالمنهج الدراسي،

ومقرراته، وتخصصاته. ولهذا توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يعزز من القيادة الأكاديمية للبرنامج، من خلال إدراج قيادة أكاديمية في الهيكل التنظيمي للمركز لتعيين قيادة متخصصة لبرنامج التمويل الإسلامي.

4.3 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ المسئولية النهائية عن الحفاظ على المعايير الأكاديمية، وجودة الخبرة التعليمية للطلبة تقع على عاتق المعهد على النحو المبين في وثيقة اتفاقية التدقيق الخاصة بكل من الجامعة والمعهد. ووفقًا لهذه الاتفاقية، فإن مجلس الدراسات هو المسئول عن ضمان تحقيق جميع التعديلات المقترح إدخالها على البرنامج، مثل المحتوى، وطريقة التقديم والتقييم، أو التوظيف، وتحسين جودة الخبرة التعليمية المتاحة للطلبة. ووفقًا للهكيل التنظيمي لمجلس الدراسات فان رئيس مركز الدراسات، أو أحد الأشخاص المرشحين من المجلس نفسه يترأس المجلس، ويضم المجلس مدير البرامج، وجميع الأساتذة والإداريين المساهمين في تقديم برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى المدققين الداخليين والممتحنين الخارجيين، وثلاثة على الأقل من ممثلي الطلبة، فضلا عن المدقق المعين من قِبل الجامعة، ومسئول ضمان الجودة التابع لها، والأعضاء الاستشاريين المشاركين. وتشير الأدلة المقدمة إلى اجتماع المجلس بشكل منتظم، وتقديمه لتغذية راجعة مفيدة فيما يخص برامج جامعة (Bangor) الثلاث المقدمة في المعهد. وينعقد اجتماع مجلس الدراسات في مملكة البحرين، ثم يقدم تقاريره إلى لجنة التعليم والتعلم في الجامعة. ومن خلال اطلاعها على محاضر الاجتماعات، تأكدت اللجنة من أن المجلس يقدم تغذية راجعة مفيدة فيما يخص البرامج الثلاثة للدبلوم المقدمة في المعهد. وعلاوة على ذلك، علمت اللجنة من المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، أن هناك تعاوناً مستمراً ومشتركًا بين المدقق التابع للجامعة، وموظفي ضمان الجودة بالمعهد؛ ومن الواضح أنَّ كلا الطرفين يؤدي دوراً مهما في التواصل، وتقديم المشورة بشأن تطبيق سياسات ولوائح الجامعة. وعلاوة على ذلك، فهناك مجلس الامتحانات الداخلية، ومجلس الامتحانات الخارجية، واللذان يعقدان اجتماعاتهما لمراجعة نتائج تقييم المقررات الدراسية، وضمان تقيدهما باتفاقية التدقيق. ويتألف المجلس الداخلي من رئيس المركز، ومدير البرامج، والاساتذة، والمنسقين الإداريين، ومسئول ضمان الجودة، وموظف مركز الامتحانات، في حين يتألف المجلس الخارجي من مدقق الجامعة، والمسئول عن ضمان الجودة بها، ورئيس مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية، والأساتذة الذين يساهمون في تقديم البرنامج، والمدققين الداخليين، والممتحنين الخارجيين، إلى جانب مسئول ضمان الجودة في المعهد. ومن الجدير بالذكر أن

المجلسين يتقاسمان المسئولية نفسها، بصرف النظر عن كونهما محليين أو دوليين؛ لضمان تحقق المعايير الأكاديمية لكل من خريجي برنامج الدبلوم، وبرنامج البكالوريوس على السواء. وتُناقشُ نتائجُ اجتماعات المجلسين المذكورين أعلاه من خلال اجتماع مجموعة فحص الشراكة الخارجية، والذي ينعقد بشكلٍ دوري لتحديد وإدارة المخاطر، أو التهديدات التي تتعرض لها معايير الجودة. وبوجه عام، تشعر اللجنة بالرضا تجاه جودة تقديم البرنامج في المعهد والتي تكفُلُها عدة جهات، فضلا عن وجود عدة لجان مشتركة؛ للتأكد من فاعلية نظام ضمان الجودة. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة وجود نظام إداري واضح لضمان جودة البرنامج، ويتم تنفيذه، ومراقبته، وتقييمه بصورة مستمرة.

4.4 أثناء الزيارات الميدانية لكل من الجامعة والمعهد، اتَّضح من المقابلات التي أجريت مع الاساتذة والموظفين الإداريين أنَّ هناك وعياً كاملاً بنظام ضمان الجودة الداخلي، وبالدور الذي يقوم به الموظفون في تنفيذ سياسات ضمان الجودة المتعلقة بواجباتهم. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين أجريت معهم مقابلات أنهم يحضرون اجتماعات مجلسي الدراسات والامتحانات التي تنعقد في المعهد بالاشتراك مع ممثلي الجامعة؛ لضمان وعيهم الكامل بجميع الإجراءات ذات الصلة بضمان الجودة ومشاركتهم فيها. علاوة على ذلك، أوضح أعضاء هيئة التدريس والموظفون الإداريون الذين أجريت معهم مقابلات أنَّ ورش العمل الخاصة ببناء القدرات يتم عقدها بصفة دورية عند تقديم أو استحداث إجراءات وسياسات جديدة، حيث يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بتنظيم هذه الأنشطة؛ من أجل نشر الممارسات الجيدة بين جميع الموظفين. وعلاوة على ذلك، يتمُّ اطلاع الموظفين على عمليات ضمان الجودة أثناء البرنامج التعريفي، ومن خلال الوثائق الرئيسة مثل الكتيب الإرشادي الخاص بأعضاء هيئة التدريس، ودليل الموارد البشرية. كما كان لدى الموظفين الذين تم مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية في الجامعة فهمٌ واضحٌ بطبيعة أدوارهم تجاه ضمان جودة تقديم برنامج الدبلوم في المعهد، وكذلك ضمان جودة خبرة التعلم التي يكتسبها الطلبة أثناء تقدمهم إلى السنة الثالثة ببرنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية. وتقدر لجنة المراجعة أن الموظفين يظهرون مستوى عالياً من الفهم والالتزام بجميع الإجراءات والممارسات الخاصة بضمان الجودة الداخلية فيما يتعلق بتقديم البرنامج.

4.5 لا يقدم المعهدُ حالياً برامجه الأكاديمية الخاصة به، حيث إنَّ جميع البرامج الأكاديمية التي يقدمها مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية هي برامج يستضيفها المعهد، وتصممها وتتكفل بجودتها مؤسسات التعليم العالي الدولية. أمَّا فيما يخص برامج جامعة (Bangor) المقدمة في المعهد، يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ طرح البرامج الجديدة ينظمه دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، فضلًا عن الأطراف الاخرى التي تشارك في فحص الاجراءات مثل مجموعة فحص الشراكة الخارجية التابعة للجامعة، ولجنة التدقيق الرسمي التي أُنشئت لهذا الغرض فقط. وقد اطّلعت اللجنة على دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، وتلاحظ مواءمته لشروط الجودة في المملكة المتحدة، كما أنه يمثل معايير الجودة الدولية الملائمة لطرح برامج جديدة. وقد كان آخر البرامج التي تم تصميمها باستخدام هذا الدليل هو برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي. ومن خلال المقابلات، أبلغت اللجنة بأنه لا توجد حاليا خطط لطرح برامج جديدة، حيث يركز المعهد حالياً على تقديم السنة الثالثة من برنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية في البحرين بعد حصول الطلبة على الدبلوم في التمويل الإسلامي من المعهد، بدلا من انشغاله في طرح برامج جديدة. وتشعر لجنة المراجعة بالرضا أنَّ المعهد يستشير قطاع الأعمال لمعرفة احتياجاته، وتلبيتها عند طرح برامج جديدة.

4.6 كما هو مبين في (الفقرة: 4.3)، فهناك عدة ترتيبات قائمة لرصد ضمان جودة البرامج وتنفيذها. وإحدى هذه الترتيبات تختص بتقديم تقارير مراجعة المقررات الدراسية المُعدة من قبل قادة المقررات عند نهاية كل فصل دراسي، حيث تعكس هذه التقارير كيفية تقديم محتوى المقررات الدراسية، ونسبة حضور الطلبة ومشاركتهم، وتقييم مستوى أدائهم، والتغذية الراجعة الخاصة بهم. وقد تم إدراج هذه التقارير ضمن ملفات المقررات الدراسية، والتي أتيح للجنة المراجعة الاطلاع عليها أثناء الزيارة الميدانية. ويقوم بجمع هذه التقارير رئيس المركز الذي يُعد تقريراً سنويا ويقدمه إلى لجنة المعايير التعليمية التابعة للمعهد. ويتم إعداد تقرير سنوي حول برامج الدبلومات الثلاثة التابعة لجامعة (Bangor) المقدمة في المعهد، بما فيها الدبلوم في التمويل الإسلامي، ويتم تلقي المعلومات الواردة في التقرير من أنشطة مجلسي الدراسات والامتحانات، حيث يقدم التقرير تقييما نقديا لنوعية التعليم والتعلم المقدمة في البرامج الأكاديمية، بما في ذلك تحليلٌ لمعدل تسجيل الطلبة في البرنامج ومستوى أدائهم، والتغذية الراجعة الخاصة بكل من الطلبة والأساتذة ، وتحديد الممارسات الجيدة، وتحديد خطة عمل لمعالجة أي مشكلات يتم الكشف عنها، أو أي مبادرات

لتعزيز أحد البرامج. وقد اطلعت اللجنة على التقرير السنوي لعام 2015، ولاحظت أن هناك أدلة حول عدد من الإجراءات المتخذة في العام الحالي كنتيجة لهذا التقرير، وتشمل هذه الإجراءات تجريب النظام الجديد الخاص بمراجعة النظراء، وإدخال استمارات جديدة لتقييم الطلبة للمقررات الدراسية في منتصف الفصل الدراسي، بالإضافة إلى استمارة التقييم التي تُوَزَّعُ عليهم في نهاية الفصل الدراسي. وقد لوحظ أيضًا أن بعض البنود الموجودة بخطة العمل لم يبت فيها بعد، مثل إدخال منصة الـ (Moodle)، وقد تأكد ذلك من خلال المقابلات التي أجريت مع الأساتذة، والإدارة العليا الذين وافقوا على رأي اللجنة، وأكدوا على دعمهم لحثّ الجهة المعنية للإسراع في عملية التنفيذ. وبشكل عام، تقدر لجنة المراجعة أن المراجعة السنوية الداخلية للبرنامج يتم تنفيذها بفاعلية، كما أنَّ التقارير الصادرة عنها تعكس الأوضاع الحقيقية في المعهد، وتقوم بتقييمها، والاستفادة من الإجراءات التي يجب أن يتم متابعتها، من خلال اجتماعات مجلس الدراسات.

4.7 يتبع المعهد دليل التدقيق الخاص بالجامعة الذي يضع إجراءات واضحة وشاملة فيما يخص إعادة تدقيق البرامج الأكاديمية، وهو أمرٌ مطلوبٌ حدوثُه كل خمس سنوات. وينص إجراء إعادة التدقيق على أنه لابد من أن يُقدَّم إلى مجموعة فحص الشراكة الخارجية التابعة لجامعة (Bangor) ولجنة التدقيق الرسمي المُنْشَأَة لهذا الغرض فقط، اقتراحًا لإعادة تدقيق البرنامج إلى جانب عدة وثائق تقدم من أمين البرنامج قبل (14) يومًا على الأقل من موعد اجتماعهما. وتشمل الوثائق المقدمة مواصفات البرنامج، ونسخًا من استمارات المتابعة السنوية الأخيرة، ونسخةً من أحدث تقرير للمراجعة الداخلية للجودة التي خضع لها البرنامج، ونسخًا من كتيبات المقررات الدراسية، ونسخًا من مواصفات جميع المقررات الدراسية المتعلقة بالبرنامج، وتقارير الهيئات الخارجية (إن وجدت) وتقارير المدققين الداخليين، وتقارير الممتحنين الخارجيين. ومن خلال الأدلة المقدمة لوحظ أن عملية إعادة التدقيق لأي برنامج تُتْرَكُ لأعضاء مجموعة الشراكة الخارجية، وكذلك لتقدير لجنة التدقيق، حيث ينبغي على الطرفين خلال هذه العملية أن يقوما بتقرير ما إذا كانا سيواصلان عملية التدقيق، أم سيواصلان مع إجراء تعديل طفيف، أم سيواصلان بمجرد تنفيذ التوصيات، أم سيقرران الانسحاب. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع كبار المديرين في المعهد والجامعة، أبلغت اللجنة أن العملية القادمة لإعادة التدقيق لبرنامج الدبلوم سوف تتم في العام 2018. كما أبلغت اللجنة أن عملية التدقيق قد تم التعجيل بها لمدة سنة واحدة؛ حتى تشمل أيضا السنة الثالثة لبرنامج

البكالوريوس المقدم في المعهد كخيار بديل للطلبة؛ استجابة للتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، وتشعر اللجنة بالرضا تجاه وجود ترتيبات ملائمة بمجرد تنفيذ عملية المراجعة الدورية.

4.8 ينص تقرير التقييم الذاتي على أن التغذية الراجعة للطلبة بخصوص كل مقرر دراسي يتم تجميعها في نهاية كل فصل دراسي. ومن خلال المقابلات مع كبار المديرين والاساتذة اتضح وجود استمارة موحدة لتقييم الطلبة، وقد تمَّ تعديلها مؤخراً للتمييز بوضوح بين تعليقاتهم على المُحاضِر وتعليقاتهم على المقررات الدراسية والمرافق والشئون الإدارية. ويقوم الموظفون الإداريون بتوزيع استمارات التقييم وجمعها وتحليلها قبل إرسالها إلى المحاضرين لمراجعتها والتعليق عليها. كما يقوم مدير البرامج، ورئيس مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بمراجعة نتائج التقييم إلى جانب تعليقات المحاضرين. وأبلغ الموظفون لجنة المراجعة بأن رئيس المركز يتابع المسائل المتعلقة بأداء أعضاء هيئة التدريس على المستوى الفردي، في حين تثار مسائل أخرى في اجتماعات مجلس الدراسات، وتدرج ضمن التقرير السنوي حسب ما يقتضيه الأمر. كما قدم إلى اللجنة عينة من استمارات التقييم الخاصة بالطلبة التي تم ملؤها، ولوحظ أنَّ كبار المديرين يستجيبون بشكل إيجابي نحو اهتمامات الطلبة وما يشغلهم. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الطلبة والأساتذة، شعرت اللجنة بالرضا أنه تم الأخذ مؤخراً باستمارة إضافية للتقييم في منتصف الفصل الدراسي، للتمكين من التدخل المبكر لمعالجة التغذية الراجعة للطلبة؛ للتحسين من خبراتهم التعليمية. وتقدر اللجنة أنَّ المعهد يقوم بجمع التغذية الراجعة من الطلبة بخصوص كل مقرر دراسي مرتين في كل فصل دراسي، وأنه يتم استخدام هذه النتائج للتحسين من البرنامج وطريقة تقديمه. وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه التي بذلها المركز للحصول على التغذية الراجعة للطلبة، غير أنه لا توجد آلية رسمية لجمع آراء الخريجين وأرباب الأعمال بشأن البرنامج وخريجيه. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يقوم بتصميم استبانات للحصول على تغذية راجعة من الخريجين وأرباب الأعمال بشأن البرنامج ومخرجاته.

4.9 لدى المعهد آلية رسمية لتحديد احتياجات التنمية المهنية لموظفيه، من خلال عملية التقييم السنوي. ومن المقابلات التي أجريت مع كبار المديرين، أبلغت اللجنة بأنه فضلا عن عملية التقييم السنوي، ينظم المعهد ورش عمل لتلبية الاحتياجات المهنية للموظفين. وأوضح الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أنهم وجدوا هذه الأنشطة مفيدة، كما أنها مرتبطة بواجباتهم ومنظمة على نحو جيد.

كما أشاروا إلى أن عملية التقييم السنوي تشتمل على فقرة تحت مسمى "خطة التنمية"، وقد تم مناقشتها، والموافقة المشتركة عليها من قِبل كل من الموظفين ومديريهم. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن من مسئولية جميع المديرين مساعدة موظفيهم على تحديد احتياجاتهم؛ من أجل تعزيز أدائهم وتقدمهم المهني. علاوة على ذلك، يقوم قسم الموارد البشرية بمراجعة احتياجات التنمية من خلال اطلاعه على التقييمات، ويقوم بصياغة خطة للتدريب يتم إدراجها ضمن خطة الميزانية وتقديمها إلى اللجنة المسئولة عن المصاريف للموافقة عليها. وتقدر اللجنة أنَّ المعهد يقوم بالربط بين خطة التنمية المهنية ونظام التقييم؛ لتعزيز المهارات الشخصية والأكاديمية للموظفين. ولدى المعهد أيضا برنامج لتعليم موظفيه الذين يرغبون في تكملة دراستهم حيث ان ذلك يعود بالفائدة على الفرد وعلى المعهد، وقد قدمت المؤسسة أدلة تفيد بتنفيذ هذه الخطة. علاوة على ذلك، ومن خلال المقابلات التي أجريت مع ممثلي الجامعة، علمت اللجنة بوجود أنشطة للتعليم والتعلم يتم عقدها داخل الجامعة، ويستطيع موظفي المعهد المشاركة فيها من خلال الاتصال عن بعد. بينما لم تجد اللجنة أي دليل على هذه المشاركة، أو أي نوع آخر من الاتصالات بين الطرفين في هذا الصدد. كما لم تقدم إلى اللجنة أي أدلة على القيام بأنشطة أكاديمية أخرى مثل البحوث المشتركة، على الرغم من أن التعاون بين المؤسستين يعود إلى العام 2004. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن ينشئ المعهد قناة مناسبة للتواصل وللتعاون الأكاديمي بين موظفيه وموظفي جامعة (Bangor).

4.10 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ المعهد يؤدي دوراً حيويا في تزويد قطاع الأعمال باحتياجاته من العاملين من ذوي الكفاءات في مختلف التخصصات مثل المحاسبة، والمالية، والتأمين، والدراسات الإسلامية. ووفقًا للمقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، علمت اللجنة أن الاتصال الوثيق بين المعهد وقطاع الأعمال يُمكن المعهد من القدرة على التنبؤ باحتياجات السوق المحلية. علاوة على ذلك، فإن إنشاء نموذج محاكاة لغرفة المعاملات التجارية، وتضمين جلسات للمحاكاة في برنامج الدبلوم قد تم استحسانه من قبل قطاع الأعمال. كما أبلغت اللجنة من قبل كبار الموظفين الذين تم مقابلتهم أنَّ المعهد يقوم بترتيب اجتماعات سنوية مع مديري التدريب والموارد البشرية بقطاع الأعمال؛ ليقوم بعرض برامجه الحالية عليهم، واستقبال التغذية الراجعة، والتعليقات الخاصة بشأن المقررات الدراسية المقدمة. وبينما تقر اللجنة بالعلاقة الوثيقة بين قطاع الأعمال والمعهد، وتقر بأهمية هذه الاجتماعات في تطوير المعهد وعلاقته بالقطاع، غير أنها لا ترى أن تركيز هذه الاجتماعات ينصب بصفة خاصة على البرنامج. وتلاحظ اللجنة أيضا أنَّ عدداً من أعضاء مجلس

إدارة المعهد من ذوي المناصب العليا داخل قطاع الأعمال، ومن ثمَّ فإنهم يقدمون أثناء اجتماعاتهم معلومات حول الاتجاه العام للسوق. ومع ذلك، ترى اللجنة أن هذا الأمر لا يغني عن الحاجة إلى إجراء استبانة رسمية لمعرفة احتياجات سوق العمل المحلية، والإقليمية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يقوم بإجراء دراسة رسمية لتحديد احتياجات كل من سوق العمل المحلية، والإقليمية، سواء على المدى القريب أو البعيد؛ لضمان أن يكون البرنامج مواكبا للعصر، وملبيا لهذه الاحتياجات.

4.11 *وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:*

- وجود مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات التي تنظم عملية تقديم البرنامج، بالإضافة إلى وجود نظام للمراقبة يضمن اتباع البرنامج للَّوائح المنظمة لكل من المعهد والجامعة.
- وجود نظام إداري واضح لضمان الجودة يرتبط بالبرنامج، ويتم تنفيذه، ومراقبته، وتقييمه على نحو منتظم.
- أعضاء هيئة التدريس يظهرون مستوى عالياً من الفهم والالتزام بجميع الإجراءات والممارسات الخاصة بضمان الجودة الداخلية فيما يتعلق بتقديم البرنامج.
- المراجعة السنوية الداخلية للبرنامج يتم تنفيذها بفاعلية، كما أنَّ التقارير الصادرة تعكس الأوضاع وتقوم بتقييمها، والاستفادة من الإجراءات التي يجب أنَّ يتم متابعتها من خلال اجتماعات مجلس الدراسات.
- يتم تجميع التغذية الراجعة من الطلبة بخصوص كل مقرر دراسي مرتين في كل فصل دراسي، واستخدام نتائجها للتحسين من البرنامج وطريقة تقديمه.
- المؤسسة تقوم بالربط بين خطة التنمية المهنية ونظام التقييم لتعزيز المهارات الشخصية والأكاديمية للموظفين.

4.12 *وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:*

- تعزيز القيادة الأكاديمية للبرنامج من خلال إدراج قيادة أكاديمية متخصصة في التمويل **الاسلامي في** الهيكل التنظيمي للمركز.

- استحداث وتصميم استبانات للحصول على تغذية راجعة من الخريجين وأرباب الأعمال بشأن البرنامج ومخرجاته.
- إنشاء قناة للتواصل مناسبة للتعاون الأكاديمي بين موظفي المعهد وموظفي الجامعة.
- إجراء دراسة رسمية لتحديد احتياجات كل من سوق العمل المحلية، والإقليمية سواء على المدى القريب أو البعيد؛ لضمان أن يكون البرنامج مواكباً للعصر وملبيا لهذه الاحتياجات.

4.13 الحُكم النهائي

تطبيقاً للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2014، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إنَّ برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي المؤدي الى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية الذي يطرحه معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "جدير بالثقة".